العراق والمنظومة الأمنية في الخليج لعربي (دراسة مستقبلية)

م.م محمد معن محسن

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

المقدمة

شهدت العلاقات العراقية الخليجية خلال العقود الماضية تغييرات عدة انعكست بشكل مباشر في شكل وطبيعة هذه العلاقات، حيث توصف هذه العلاقات بانها غير مستقرة وتتسم بالريبة والحذر، بسبب توجهات النظام العراقي السابق, ولم تشهد تحسناً، إلا في مدة الحرب العراقية ـ الايرانية 1980 ـ 1988، حيث وقفت هذه الدول الى جانب النظام العراقي السابق في هذه الحرب لتحجيم المد الثوري الايراني، وبعد شهور من الحرب سارعت دول منطقة الخليج العربي الى تشكيل مجلس التعاون الخليجي ولولا ظروف الحرب لما استطاعت الحكومات الخليجية أن تؤسس هذا التكتل وتستبعد العراق من عضويته، بعدها جاء غزو النظام العراقي السابق للكويت عام 1990 لينعكس بصورة سلبية على طبيعة العلاقات العراقية الخليجية والمستقبل السياسي للعراق، إذ غدا مستقبل العراق غامضاً ومضطرباً منذ ذلك الحين، كما انعكست على فاعلية النظام الامني الخليجي و الذي اعتمد بعدها بصورة كاملة على الوجود الامريكي في المنطقة خاصة بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، و بعد قطيعة دامت سنوات عدة منذ عام 1990 بدأت العلاقات تشهد انفتاحا بعد عام 1996 لاسيما في الجانب الاقتصادي وبعد توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) واستمر هذا التحسن حتى احداث11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة الامريكية والتي جعلت دول منطقة الخليج لعربي تحت ضغوط وتوجهات السياسة الامريكية في المنطقة الامر الذي دفع هذه الدول الى دعم الحرب على العراق عام 2003، والذي انعكس سلباً على العلاقات العراقية ـالخليجية، وبعد الاحتلال الامريكي للعراق بدأت العلاقات تشهد انفتاحاً تدريجياً إلا أن هذه العلاقات اتسمت بالتردد وعدم الجدية.

أهمية الدراسة :

حدثت في السنوات التي تلت الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 تطورات عديدة في العلاقات بين العراق ودول منطقة الخليج العربي نتج عنها اعادة النظر في طبيعتها، من خلال دراسة كلا الجانبين للأسباب التي تدفع الجانبين، لإعادة العلاقات وطبيعة ادراك كل طرف للأخر، وانعكاسات هذه العلاقات إذ إن هذه العلاقات لا يقتصر تأثيرها في الطرفين العراقي والخليجي فحسب بل يتعدى تأثيرها الى دول المنطقة بكاملها، كما إن وجود ثلثي الاحتياطي العالمي للنفط في هذه المنطقة يجعل العلاقات العراقية ـ الخليجية، ذات اهمية على مستوى العالم، لذلك فأن محاولة استشراف المستقبل المنظور لهذه العلاقة من المهم ان يوفر انطباعات اولية لما ستؤول اليه هذه العلاقات، وهل يمكن ان تتطور الى بناء اقليمي متكامل أم لا ؟

الإشكالية :

أدى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 إلى عملية رسم لماهية الوظيفة الجيوبولتيكية لبعض دول منطقة الشرق الاوسط عامة، ودول منطقة الخليج العربي خاصة من منظور امريكي، كما كان الاحتلال بمثابة الاعلان عن انتهاء تدابير كانت قائمة سابقاً ومباشرة سلسلة من المبادرات كمبادرة الشرق الاوسط الكبير والمنتدى الامني الاقليمي، التي ستكون لها تأثيرات كبيرة على المنطقة والتي ستعطي دور اكبر للعراق في تشكيل المنطقة. ومن خلال ما تقدم تثار الاسئلة الاتية :

ما دوافع دول منطقة الخليج العربي لإعادة علاقتها مع العراق ؟

ما التحديات التي تواجه المنظومة الامنية الخليجية ؟

ما الادراك العراقي للمنظومة الامنية الخليجية بعد عام 2003 ؟ وكيف سيتعامل معها؟

ما ادراك المنظومة الامنية الخليجية بعد عام 2003 ؟

ما فرص اندماج العراق في منظومة الامن الخليجي؟ وما الذي يدفع دول المنظومة لقبول انضمام العراق ؟

ما مستقبل العراق في المنظومة الامنية الخليجية؟

الفرضية :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (على الرغم من ان العلاقات بين العراق والمنظومة الامنية الخليجية تتميز بالتردد والتوجس، إلا انها من الممكن ان تتطور الى تعاون اكبر في المستقبل المنظور، خاصة في ظل وجود العديد من المصالح والمشتركات، التي من الممكن ان تسهم في تطور العلاقة بين الجانبين)

مناهج الدراسة :

استوجبت فرضية الدراسة ومسارات سير البحث العلمي الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية كوسيلة للوصول الى النتائج المنطقية، لذلك اعتمدنا المنهج التحليلي لاحتواء الدراسة على مدخل نظري لمفهوم الامن، كما اعتمدنا المنهج التاريخي لتناول التطور التاريخي للمنظومة الامنية الخليجية، وبسبب طبيعة وتنوع المتغيرات المؤثرة في اداء المنظومة الامنية الخليجية ثم اعتماد منهج التحليل النظمي، كما اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الادراك والتعامل بين العراق ومنظومة الامن الخليجي، كما تم الاعتماد على منهج الاستشراف الاحتمالي لصياغة الاحتمالات المستقبلية لمسار العلاقات بين العراق والمنظومة الامنية الخليجية.

هيكلية الدراسة :

فضلاً عن المقدمة والخاتمة فقد توزعت الدراسة الى ثلاث مباحث وكالاتي :

المبحث الاول : التطور التاريخي للمنظومة الأمنية الخليجية

المطلب الاول : تطور منظومة الامن الخليجي من1981-2001

مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات وقعت ثلاثة احداث فجرت وبعنف مسألة امن الخليج العربي، وهي :

أولاً : الغزو السوفيتي لأفغانستان (1979 - 1988)

في 27 كانون الاول 1979 بدأت مرحلة جديدة في تاريخ منطقة الخليج العربي بغزو الاتحاد السوفيتي السابق عسكرياً لأفغانستان، هذا الاجراء ادى الى تفجير سلسلة من ردود الافعال الحادة من قبل الولايات المتحدة الامريكية خاصة والدول الغربية بصورة عامة. أما على المستوى الاقليمي فقد كان لهذا التدخل انعكاساته المباشرة على مشكلة الأمن في منطقة الخليج العربي وكان لهذا الغزو بعدين استراتيجيين هما : [1]

القرب الجغرافي

إن هذا الغزو جعل القوات العسكرية السوفيتية أكثر قرباً من منطقة الخليج العربي بحيث لا تزيد المسافة على (500) كيلومتراً، الأمر الذي يعطي للاتحاد السوفيتي القدرة على فرض الحصار على موانئ منطقة الخليج العربي، بحيث يمكنهم وفق شاحنات النفط بطريقة فعّالة في مضيق هرمز، كما كانت تصور ذلك الدراسات الاستراتيجية الغربية. فضلاً عن ذلك، اعطى هذا الغزو للاتحاد السوفيتي قدرة أكبر واسرع على الانزال العسكري في منطقة الخليج العربي اكبر من قدرة الولايات المتحدة الامريكية على القيام بذلك.

المصالح الدولية

أدى غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان الى احراج الوضع الدولي في منطقة الخليج العربي لأنه زاد من حدة الحرب الباردة ونقلها الى منطقة الخليج العربي، حيث بدأ التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية يعتمد على سياسة التدخل المباشر من خلال تشكيل قوات التدخل السريع، والسعي للحصول على تسهيلات بحرية وقواعد برية في منطقة الخليج العربي، وهو ما تجسد في مبدأ كارتر الذي صيغ في كانون الثاني عام 1980، واعلان الولايات المتحدة الامريكية انها لن تسمح لدولة بعينها السيطرة على منطقة الخليج العربي وسوف تستخدم كل الاساليب اللازمة بما فيها القوة العسكرية اذا رأت تهديد مصالحها بالمنطقة [2]، والتي كانت اهدافها تتمثل بالاتي : [3]

التدخل لضمان تدفق النفط لصالحها.

التشديد على ردع اي عدوان محتمل ضد مصالحها.

ايجاد صيغ للتعاون والمشاركة الاقليمية مع دول منطقة الخليج العربي.

ثانياً : الثورة الاسلامية في ايران وسقوط نظام الشاه 1979

أدى نشوب الثورة في ايران عام 1979 إلى انهيار نظام الشاه ومجيء نظام ثوري اسلامي بديل، وكان لنجاح هذه الثورة تأثيرات اقليمية ودولية، فعلى المستوى الاقليمي كان لها الاثر في تعقيد البيئة المحيطة بمنطقة الخليج العربي، وذلك

---

(1) نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات دكتوراه (28)، بيروت، 1996، ص108.

(2) محمود عزمي، أمن الخليج من منظور أمريكي : مبدأ كارتر في التطبيق، مجلة شؤون الاوسط، العدد (4)، بيروت، 1991، ص8.

(3) حسين أغا وآخرون، الاستراتيجية الامريكية الجديدة، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982، ص16

لأن حدود خطر الشاه لم تكن تتجاوز التهديد العسكري في حين ان الثورة كانت تحمل اضافة الى التهديد ذاته بعداً عقائديا ايديولوجياً، حاول قادة الثورة تصديره إلى منطقة الخليج العربي [1].

إن انبثاق دولة ايديولوجية في ايران، لم يؤدِ الى علاقات وثيقة بين الثورة الاسلامية في ايران والانظمة الحاكمة في منطقة الخليج العربي، علاوة على ذلك، تعتقد ايران ان الانظمة الحاكمة في منطقة الخليج العربي هي انظمة غير إسلامية وفاسدة وتابعة للولايات المتحدة الامريكية [2]، وتأكيداً على هذه الايديولوجية جاءت تصريحات رئيس جمهورية ايران آنذاك ابوالحسن بني صدر الذي عين رئيساً عام 1980 ((إن إيران لن تتخلى او تعيد الجزر العربية الثلاث للأمارات العربية المتحدة، وان الدول العربية الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسلطنة عُمان والكويت والمملكة العربية المتحدة ليست مستقلة بالنسبة لإيران)) [3].

كما إن إيران اتبعت بعد ذلك سياسة معادية للولايات المتحدة الامريكية، وكانت توجهات ايران تتمحور حول ضرورة ابعاد نفوذ الولايات المتحدة الامريكية عن منطقة الخليج العربي [4]، وبالمقابل طرحت الولايات المتحدة الامريكية، بعد ذلك مبدأ كارتر عام 1980، الذي يقضي بضرورة تواجد الولايات المتحدة الامريكية بشكل مباشر في المناطق الحيوية، وانشاء قوات التدخل السريع في منطقة الخليج العربي، كما إن الولايات المتحدة الامريكية اعتبرت ان أمن منطقة الخليج العربي جزء من أمنها القومي، لذلك دعمت وتبنت تعاون دول منطقة الخليج العربي لضمان أمن المنطقة، وهي تبنت تلك السياسة على اعتبار ان ميزان القوى في منطقة الخليج العربي يجب ان يبقى لصالحها، وعلى هذا الاساس خططت الادارة الامريكية واسرعت في تنفيذ خططها لسد الثغرات، من خلال تطوير نظام امني اقليمي جديد بقيادة المملكة العربية السعودية وبقية دول المنطقة [5].

ثالثاً : الحرب العراقية الإيرانية (1980 - 1988)

إذا كان انهيار نظام الشاه ومجيء نظام الثورة الاسلامية في ايران وتغيير نظم الحكم في الدول المجاورة كجزء من استراتيجية اوسع، قد خلق صراعاً سياسياً عنيفاً كانت له بنتائج سلبية للعلاقة بين إيران والمملكة العربية السعودية ودول منطقة الخليج العربي الخمس الصغيرة فأن هذا التحول الايراني الداخلي، أدى إلى نشوب حرب عنيفة مع العراق وهي حرب امتدت ثمان سنوات وبددت فرصاً كانت تلوح بالأفق لوضع اسس وركائز أمن اقليمي خليجي ولتعاون وتكامل مشترك [6]، وكانت هناك أسباباً عدة وقفت وراء هذه الحرب منها النزاعات الحدودية والخلافات الإيديولوجية وظروف البيئة الدولية وطبيعة البيئة الاقليمية، فضلاً عن الاسباب الاقتصادية كلها التي ساعدت في اشعال فتيل الحرب [7].

وعند قيام الحرب العراقية ـ الايرانية كان امام دول منطقة الخليج العربي خيارات صعبة، فإيران كانت تسعى الى تحييد المنطقة والضغط عليها للتخلي عن دعم العراق مادياً وكانت ترى إن المملكة العربية السعودية والكويت دولتان منحازتين للعراق، أما المنظور العراقي فقد كان العراق يرى ان على الدول العربية مساندته باسم العروبة كما ينص ميثاق الدفاع العربي المشترك، إضافة إلى إنه طرح شرطاً أساسياً في حربه مع إيران، وهو استعادة الجزر العربية الاماراتية التي احتلتها إيران ايام الشاه عام 1971 [8].

---

(1) نصرة عيد الله البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص60.

(2) نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون الى التكامل،مصدر سبق ذكره، ص106.

(3) نقلاً عن : مجيد هداب هلهول، الأسباب الإيديولوجية لحرب العراقية . الإيرانية، مجلة السياسية الدولية، العدد (17)، السنة 5، الجامعة المستنصرية، 2011، ص151.

(4) نصرة عبد الله البستكي،امن الخليج من غزوالكويت الى عزو العراق، مصدر سبق ذكره، ص60 . 61.

(5) احمد عبد القادر مخلص، مجلس التعاون لدول الخليج العربي...،مصدر سبق ذكره، ص87.

(6) محمد سعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 2000، ص467.

(7) مجيد خدوري، حرب الخليج جذور ومضامين الصراع العراقي . الإيراني، ترجمة : وليد خالد وأحمد حسن، ط2، مكتبة مصر، دار المرتضى، بغداد، 2008، ص67.

(8) نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي...،مصدر سبق ذكره، ص163.

لقد كانت الخيارات الأكثر قبولاً والاقل مخاطرة امام دول منطقة الخليج العربي لا تخرج عن خيار الحياد بينهما أو التحول باتجاه الخيار الاخر الذي يقوم على دعم العراق في حربه ماديا، ولكن ضمن الحدود التي لا تستفز إيران ولا ترغمها على توسيع الحرب بجذب اطراف اخرى جديدة اليها [1]، ويمكن الاشارة الى معالم هذه الحالة الامنية فيما يأتي :

سيادة الامن الوطني على الامن الجماعي :

إن سيادة الامن القطري على الأمن الجماعي، قد رمت بثقلها على فاعلية المجلس كأطار حقيقي لتجمع امني اقليمي له وزنه الاقتصادي والسياسي والعسكري في منطقة، كونها منطقة استراتيجية مهمة وحساسة، الأمر الذي حول قممه السنوية المنعقدة، واجتماعات وزراء خارجيته، الى ما يمكن ان نطلق عليه اجتماعات تشاورية بين الاخوة الاعداء تلقى فيه الخطابات، وتكرر الدعوات، وبدون ان ترسي اي حلول ناجحة للتحديات التي تواجه دوله [2].

الاختلاف حول مصادر التهديد وأولوية هذه المصادر :

اختلفت دول مجلس التعاون الخليجي حول مصادر التهديد على الرغم من تأسيس مجلس التعاون تحت ضغط من هاجس الخوف على أمن الدول الاعضاء ومصالحها، ففي السبعينيات كان هناك مصادر عديدة للتهديد من منظور أمن النفط سواء امن منابع النفط او ممرات تصديره وامن الانظمة الحاكمة وأبرز هذه المصادر كانت الشيوعية والحركات القومية، وفي الثمانينيات كان هناك خطر تصدير الثورة الإيرانية إلى منطقة الخليج العربي، ودعم جماعات المعارضة في هذه الدول وكذلك خطر الحرب العراقية ـ الايرانية ومنع امتداد مخاطرها الى دول مجلس التعاون الخليجي، أو تهديد حرية الملاحة في منطقة الخليج العربي [3]، فضلاً عن مخاطر الصراع العربي الاسرائيلي والخلافات الحدودية البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي والمردودات السلبية لعملية التحديث السريعة والكثيفة والارهاق، الذي اخذ يؤثر في قدرتها على الاستمرار في توفير المجتمعات المرفهة، والتراجع الحاد في اسعار النفط، كل هذا ادى الى تبعثر الاهتمامات من ناحية واضاعت فرصة استثمار الخطر الخارجي لإحداث التغيير واعطاء دفعة قوية في مجال الأمن والتكامل من ناحية ثانية، كما أدى الاختلاف حول مصادر التهديد الى تعميق الخلافات الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجي واستبعاد امكانية قيام امن جماعي حقيقي فيما بينهم [4].

تعميق التبعية للخارج :

أدى التركيز على الامن العسكري لمواجهة الخطر الداخلي، والامن السياسي لمواجهة التهديدات الداخلية الى ان تسعى دول مجلس التعاون الخليجي لشراء كميات هائلة من الاسلحة وما تبعها من استقدام الخبراء والمدربين، ومن ارسال البعثات للتدريب في الدول الموردة للسلاح، والحاجة المستمرة الى قطع الغيار والمستشارين العسكريين [5]، كل هذا ادى الى تعميق التبعية للخارج. وبات الأمن شأناً غير مستقلا، بل تابعاً، ومن ثم لجوئها إلى منح تسهيلات بحرية للولايات المتحدة الامريكية وتأجير قواعد جوية، ثم الطلب الرسمي بحماية ناقلات النفط عندما بدأت مرحلة حرب الناقلات عام 1987، حيث ادى قيام القوات الايرانية اثناء الحرب العراقية ـ الايرانية باستهداف ناقلات النفط الخليجية إلى طلب الكويت بشكل خاص ودول منطقة الخليج العربي بشكل عام من الاساطيل الامريكية لحماية ناقلاتها النفطية المارة في منطقة الخليج العربي برفع العلم الامريكي على ناقلات الدول الخليجية [6].

وبينما اكتسحت قوى التغيير مختلف بقاع الارض كرد فعل على سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة عام1991، بقيت منطقة الخليج العربي في حالة استقرار نسبي، إلا إن احتلال النظام العراقي السابق للكويت في آب عام 1990 مثل نقطة تحول في تاريخ المنطقة وبداية لتغيير في مفهوم امن منطقة الخليج العربي. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف أثر اجتياح النظام العراقي السابق للكويت على المنظومة الامنية لمنطقة الخليج العربي ؟

---

(1) المصدرالسابق، ص164.

(2) ناظم عبد الواحد جاسور، المفاهيم الأمنية الخليجية الأمريكية...، مصدر سبق ذكره، ص245.

(3) Gause, III, Gulf Regional Politicas : Revolution, War and Rivaly, New York : Columbia University Press, 1992, P. 58.

(4) قيس محمد نوري، الولايات المتحدة الامريكية والخليج : الابعاد الاستراتيجية للعلاقة، مجلة دراسات استراتيجية، العدد السابع، بغداد، 2000، ص50.

(5) شمة بنت محمد آل نهيان، تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الامن السياسي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد (246)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب 1999، ص55.

(6) هيفاء أحمد محمد، الأمن الخليجي... وابعاد الدور الامريكي فيه، مصدر سبق ذكره، ص139.

بدأت الازمة بين العراق والكويت عام 1990 مع قيام كلاً من المملكة العربية السعودية والكويت بالإنتاج خارج حصصهم في الاوبك، وتبريرهم ذلك بأسباب غير مقنعة حيث وصل سعر البرميل من (18) إلى (7) دولارات قبل الازمة[1]، وبعد جهود العراق لأقناع هذه الدول بالعدول عن سياستها عقد في جدة اجتماع بين وزراء النفط لكل من العراق والكويت والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، خلال المدة من 10 - 11 تموز عام 1990، وقد تم فيه التعهد بالالتزام بحصص الاوبك، إلا ان وزير النفط الكويتي صرح في 16 تموز عام 1990، إن هذا الاتفاق صالح لمدة شهرين فقط وإن بلاده غير ملتزمة بالحصة المقررة بعد ذلك، أخيراً تبنت المملكة العربية السعودية مبادرة لحل الازمة، فعقد اجتماع في جدة في 31 تموز عام 1990، لكن هنا الاجتماع لم يسفر عن شيء ايضاً [2].

فضلاً عن، الأسباب الاقتصادية للازمة كانت هناك اسباباً اخرى، فالحكومة الكويتية رأت ان تنتهز الاوضاع الاقتصادية الصعبة للعراق، من اجل حسم قضية حدودها مع العراق، فالحكومة الكويتية تصورت ان الضعف الاقتصادي للعراق والظروف المالية الصعبة التي تشكل فرصة حقيقية من اجل الضغط على العراق للاستجابة لاي طلب كويتي كل هذه العوامل وعوامل اخرى ساهمت في قرار اجتياح الكويت عام1990 [3].

على الرغم من الخطأ الذي ارتكبه النظام السابق بدخوله للكويت آنذاك إلا إن بعض الانظمة العربية ارتكبت خطأ أخر، بسبب القرار الصادر عن مؤتمر القمة للجامعة العربية المنعقد في القاهرة في 10 آب عام 1990، والذي نصت احدى بنوده على الاستعانة بقوات اجنبية (غير عربية) لإخراج القوات العراقية من الأراضي الكويتية مما شكل خللاً اتسمت به المنظومة الامنية الخليجية منذ تلك الحقبة [4].كما إن مؤتمر القمة لدول مجلس التعاون الخليجي الحادي عشر الذي عقد في الدوحة في 25 كانون الأول عام 1990، وهو اول مؤتمر عقد بعد اجتياح النظام العراقي السابق للكويت عام 1990 جاء في بيانها الختامي ((إعلان الدوحة)) ((إن غزو الكويت قد كشف عدم كفاية الترتيبات الامنية القائمة في اطار مجلس التعاون الخليجي))، وقد دعا البيان إلى ((وضع ترتيبات امنية ودفاعية لدول المجلس التي تكفل حماية أمن دول المجلس))، ويرجع ذلك إلى إحساس منطقة الخليج العربي جراء هذه الأزمة ان الخطر الحقيقي على المنطقة كان مصدره اقليمياً وليس دولياً.... فالمنطقة شهدت حربين كبيرتين كانتا من داخل المنطقة نفسها، كالحرب العراقية الايرانية (1980 - 1988)، وحرب الخليج الثانية في آب عام 1990)) [5].

لقد، أصبح الاهتمام السياسي للولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي هو العمل على عزل العراق دولياً واقليمياً بشكل خاص، من خلال قرارات اضفت عليها طابع الشرعية والالزام القانوني طبقاً للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، ومن قبل كل الاطراف والعربية على رأسها[6].

المطلب الثاني : تطور منظومة الامن الخليجي بعد 2001

عدت الولايات المتحدة الامريكية منطقة الخليج العربي بعد احداث 11 أيلول 2001 كمرتكز في حربها ضد ما تسميه الارهاب، وسعت ادارة الرئيس الامريكي السابق بوش (الابن) للحصول على دعم من الانظمة الخليجية، لاستخدام مواقع عسكرية في لدولها كجزء من المجهود الحربي فشاركت بعض الدول في التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الامريكية لغزو افغانستان عام2001 كالإمارات العربية المتحدة هذا بالإضافة الى قيام هذه الدول بالتعاون مع الولايات المتحدة في الامور الاستخباراتية بالإضافة الى الدعم المالي [7]. دفعت احداث 11 أيلول 2001 بالعلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية الى التوتر، وظهرت هذه التوترات بوضوح على مستوى الاعلام والرأي العام الامريكي وتحدث المسؤولين الامريكيون عن ضرورة ان تقدم المملكة العربية السعودية توضيحاً لها في عدة امور، منها موضوع زعيم التنظيم الارهابي اسامة بن لادن الذي كان يحمل الجنسية السعودية، وموضوع خاطفي الطائرات التي استخدمت في الهجمات واللذين يحملون غالبيتهم الجنسية السعودية، كذلك رفضت المملكة العربية السعودية استخدام اراضيها للحرب على افغانستان لاسيما ان الولايات المتحدة كانت تتوقع ان تقوم المملكة العربية السعودية بالدور نفسه كما

---

(1) ميثاق خير الله جلود، العلاقات الخليجية التركية 1973 . 1990، مركز الدراسات الاقليمية، الموصل، 2008، ص162.

(2) المصدر نفسه، ص163.

(3) عبد الخالق عبد الله، أزمة الخليج خلفية الازمة ودور الادراك والادراك الخاطئ : في ازمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص88.

(4) برهان غليون، حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية : أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص21.

(5) نقلاً عن : نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي...،مصدر سبق ذكره، ص303 . 306.

(6) بيار سالنجر، اريل لورن، المفكرة الخفية لحرب الخليج، شركة مطبوعات، بيروت . لبنان، 1991، ص2.

(7) جريجوري جوز، السياسة الامريكية في الخليج...،مصدر سبق ذكره، ص179.

حدث في حرب الخليج الثانية عام 1991، عندما تحالفت مع الولايات المتحدة الامريكية، هذا فضلاً عن موضوع الصلات المالية والسياسية للأفراد من العائلة الحاكمة في المملكة العربية السعودية مع تنظيم القاعدة، كذلك الموضوع الخاص بالتفسير الرسمي للإسلام في المملكة العربية السعودية، حيث تزعم العديد من وسائل الاعلام في الولايات المتحدة الامريكية ان هناك بعض التيارات الدينية المتشددة الموجودة في المملكة العربية السعودية والتي يحمل بعضها صفة رسمية ساهمت في زيادة العنف والعداء للولايات المتحدة الامريكية [1]، لذلك ضغطت الولايات المتحدة الامريكية على المملكة العربية السعودية لأحداث تغيير في مناهجها الدراسية والقيام بإصلاحات سياسية وادارية كذلك، فضلاً عن اتخاذ اجراءات سياسية ومالية ضد الجماعات الاسلامية المتطرفة التي ترتبط بعلاقات قوية مع تنظيم القاعدة والموجودة في المملكة العربية السعودية [2].

وفيما يتعلق بالحرب الامريكية على العراق فيمكن القول إن الأهمية الاستراتيجية للعراق جعلته في مقدمة البلدان المستهدفة بحملة الولايات المتحدة الامريكية ضد الارهاب والتي اعلنها الرئيس الامريكي السابق بوش الابن عام 2002، والتي تهدف الى السيطرة على العراق ومنطقة الخليج العربي عموماً [3]، فبعد الحرب على افغانستان وسقوط نظام طالبان عام 2001، جاء دور العراق لوضع نظريات وسياسات المحافظون الجدد موضع التطبيق [4]، فبعد الاعلان عن استراتيجية الامن القومي الامريكية في ايلول عام 2002، بدأت الدعاية الممنهجة حول العراق كونه يمتلك اسلحة دمار شامل وله ارتباطات بتنظيم القاعدة، وكانت النتيجة ان منح الكونغرس الامريكي الرئيس الامريكي السابق بوش (الابن) سلطة شن الحرب لحماية الامن القومي الامريكي من الخطر الذي يمكن ان يشكله العراق [5]، ومن اجل تحقيق هذا الهدف شنت الولايات المتحدة الامريكية حربها ضد العراق في آذار 2003، دون الحصول على موافقة الأمم المتحدة سالبة من مجلس الأمن الدولي حقه في تفويض الدول للقيام بالعمليات العسكرية في حال تعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر، وفقاً للبند السابع من ميثاق الامم المتحدة وتتخذ ذريعة الدفاع عن النفس وفقاً للمادة 51 منه [6].

ومنذ الايام الاولى لسقوط النظام العراقي السابق في 9 نيسان 2003 م، عمد الرئيس الامريكي السابق بوش (الابن) وافراد ادارته ومراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية الى التأكيد على ان التغيير في العراق هو البداية لسلسلة من التفاعلات والعلاقات الاقليمية والدولية الجديدة [7]، فجوهر الرؤية الامريكية يقوم على ان تغيير النظام في العراق سيكون البداية لإعادة ترتيب الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط، استناداً الى فكرة مؤداها ان الاحتلال العراق واقامة نظام حكم ديمقراطي سيكون مقدمة للتغيير الشامل في باقي دول المنطقة [8]، لكن الامور لم تسير كما ارادت الولايات المتحدة الامريكية، اذ أتسم ادائها بضعف وقصورفي التخطيط، فبينما تمكنت قواتها من الانتصار عسكريا واسقاط نظام الحكم في العراق، فأنها فشلت بدرجة كبيرة في النهوض بمسؤولياتها كقوة احتلال في العراق، اذ وقع العراق اسيراً للفوضى منذ بداية الاحتلال وتسببت ممارسات القوات الامريكية في تفاقم هذه الفوضى من خلال قراراتها المتسرعة لاسيما حل الجيش والمؤسسات الامنية وفتح الحدود مما اغرق البلاد في حالة من الفوضى والفراغ الامني المؤسسي [9]، لذلك نرى ان هذا

---

(1) التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001 . 2002، وحدة الدراسات الاستراتيجية، ط1، دار الخليج، الشارقة، 2002، ص185.

(2) عبد الله يوسف سهر محمد، الامن والتدخل الخارجي في الشرق الاوسط : دراسة في تطور العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (160)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، ص14.

(3) ابو بكر الدسوقي، امريكا والارهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد (146)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، 2001، ص99.

(4) نعوم تشومسكي، الهيمنة ام البقاء : السعي الامريكي للسيطرة على العالم، ترجمة : سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص19.

(5) المصدر نفسه، ص26.

(6) حسن نافعة، وجهة نظر : تطور الرؤية الامريكية اتجاه العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (153)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، 2003، ص78.

(7) باقر جواد كاظم، الرؤية الامريكية لاعادة صيغة التفاعلات الاقليمية لمنطقة الشرق الاوسط : دراسة في الدور العراقي، مجلة قضايا سياسية، العدد (18)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2009، ص130.

(8) أحمد إبراهيم محمود، العراق الجديد في الاستراتيجية...،مصدر سبق ذكره، ص63.

(9) التقرير الاستراتيجي العربي 2002 . 2003، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، 2004، ص91

النموذج سرعان ما تداعى بشكل كبير [1]، من خلال نشاط تنظيم القاعدة الارهابي الذي لم يقف عند الحدود العراقية، بل تمكنت من مد نشاطها ونفوذها إلى العديد من دول منطقة الخليج العربي والدول العربية الآخر بصورة عامة، وبدلاً من جعل العراق مفتاحاً للمشروع الديمقراطي في المنطقة، على حد زعم الولايات المتحدة الامريكية، أصبح العراق حاضناً للقاعدة والجماعات العابرة للحدود المرتبطة بها، التي استطاعت تطوير أدواتها وقدرتها على التكيف مع أعقد الظروف الأمنية والعسكرية، وإن تبني لنفسها حواضن في المنطقة.

لقد أدى احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق عام 2003، إلى خلق حالة من عدم الاستقرار الشامل في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط بصورة عامة، ويمكن القول إن احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق عام 2003 كانت له تداعيات امنية خطيرة على منطقة الخليج العربي، إذ أدى الاحتلال إلى ادخال المنطقة في إطار جديد من العلاقات والمصالح السياسية المتشابكة، فبالرغم من طابع الارتياح الذي ابدته دول منطقة الخليج العربي بسبب ما تعتقده من ان النظام العراقي السابق كان اكبر توتر وتهديد لها، إلا إنها ما لبثت أن أدركت جزماً أن ضعف العراق عمل على تقوية نفوذ إيران في منطقة الخليج العربي، كذلك امكانية لجوء ايران لاستخدام برنامجها النووي ضدهم [2]، هذا بالإضافة الى خشية دول منطقة الخليج العربي من امكانية نجاح المشروع الأمريكي في العراق ليكون نموذجاً ديمقراطيا في المنطقة لأن ذلك له انعكاساته السلبية على تركيبة وبنية مجتمعها التواق لتبني نهج الاصلاح والتغيير مما سيؤثر على بقاء هذه الانظمة في الحكم مستقبلاً [3].

وفي شباط 2011 شهدت العديد من الدول العربية لاسيما دول المنطقة قيام ثورات وانتفاضات شعبية تطالب بأسقاط الانظمة الحاكمة، ولم تكن منطقة الخليج العربي استثناءاً من ذلك، حيث كان للمملكة العربية السعودية وإيران والكويت وسلطنة عمان واليمن نصيباً منها، إلا إنها في البحرين تفجرت بحدة مما أثر على الأمن في منطقة الخليج العربي [4]، وقد شهدت الكويت تحرك قطاعات شعبية واسعة طالبت بمزيد من الإصلاحات وتقليص نفوذ الأسرة الحاكمة، وإتاحة الفرصة أمام المزيد من المشاركة السياسية وتصاعد بالتزامن معها نشاط الجمعيات السياسية والمنظمات الاجتماعية التي بدأت تمارس نشاطاً سياسياً وهو ما رفع سقف المطالبات بالتغيير الديمقراطي، كما شهدت المملكة العربية السعودية مظاهرات تركزت في المنطقة الشرقية طالبت بمزيد من الحريات ووضع دستور وإصلاحات سياسية وكفالة المزيد من الحقوق السياسية لشريحة كبيرة من مواطنيها اللذين يعانون من التهميش والاقصاء في كل مرافق ومؤسسات الدولة، وتزايد نشاط مجموعات وافراد ما يسمى بالناشطين السياسيين الذين عبروا عن معارضتهم للنظام السياسي سواء داخلياً، أو من خلال منابر إعلامية وسياسية دولية مختلفة، وكان دخول إيران المؤيد للمظاهرات في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية عاملاً مؤثرا فالأنظمة الخليجية تزعم ان هناك بعدا مذهبيا لهذه المعارضةً على أمن المنطقة، كما عبرت الكويت عن ذلك بطرد دبلوماسيين ايرانيين اتهمتهم بالتجسس وادانت المملكة العربية السعودية التدخل الايراني في الشؤون الداخلية لدول المنطقة [5].

المبحث الثاني : التحديات التي تواجه المنظومة الأمنية الخليجية

تواجه منطقة الخليج العربي تحديات متعددة الأوجه وهذه التحديات هي نتاج تطورات داخلية وإقليمية ودولية عدة، ولعل الاحداث التي تعرضت لها المنطقة في الماضي كانت بسبب ما تمتلكه من مصادر الطاقة، والاهمية الاقتصادية التي تحظى بها، والموقع الاستراتيجي الذي تحتله، وتمثلت التحديات الداخلية بمتطلبات تطوير أنظمة الحكم والتحول الديمقراطي ودور المرأة والحاجة الى تعزيز التكامل الاقتصادي أما الاقليمية فتكمن في الوضع في العراق والبرنامج النووي الايراني والصراع العربي (الاسرائيلي)، والدولية المتمثلة بالوجود العسكري الامريكي ومكافحة الارهاب وغيرها [6].

وبناء على ما سبق، يمكن أن نحدد التحديات المؤثرة على إداء المنظومة الامنية الخليجية بالاتي :

---

(1) فاضل الربيعي وآخرون، الاحتلال الامريكي للعراق صوره ومصائره، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص129.

(2) محمد سالم احمد الكواز، انعكاسات الاحتلال الامريكي للعراق على دول مجلس التعاون الخليجي 2003 . 2008، سلسلة أوراق إقليمية، العدد (15)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2009، ص1.

(3) حميد شهاب احمد،تداعيات الوجود العسكري...،مصدر سبق ذكره،ص26-27.

(3) محمد مجاهد الزيات، المشهد في الخليج والجزيرة العربية، مستقبل الاوضاع في المنطقة في ضوء الثورات العربية، اوراق الشرق الاوسط، العدد (52)، المركز القومي للدراسات الشرق اوسطية، 2011، ص179.

(5) محمد مجاهد الزيات، مصدر سبق ذكره، ص140 . 141.

(6) مجموعة باحثين، الخليج :تحديات المستقبل،تقديم :جمال سند السويدي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2004، ص11.

المطلب الأول : التحديات الداخلية التي تواجه المنظومة الأمنية الخليجية

الطبيعة السلطوية للأنظمة الحاكمة في منطقة الخليج العربي

مما لا شك فيه، إن أغلبية الأنظمة السياسية في منطقة الخليج العربي تمتاز بكونها أنظمة غير ديمقراطية، فضلاً عن إنها نظم احتكارية للثروة والسلطة معاً، كما إن العائلات الحاكمة تحتكر السلطة السياسية احتكاراً مطلقاً ولا يسمح لأي فئة من فئات المجتمع بالمشاركة السياسية في الحكم، فضلاً عن كون ان تلك الأنظمة تتمتع بصلاحيات غير محدودة. كما إنها لا تفسح مجالاً للممارسات الديمقراطية في دولها، وتحول بكافة الوسائل السلطوية، ومن خلال سيطرتها على أجهزة الإعلام والتعليم دون تنمية الوعي الديمقراطي، كما إن هذه الأنظمة السلطوية تلتزم بأعراف قبلية وضوابط دينية وأسلوب لا يجيز معارضة الحاكم وهو اسلوب اعتادت عليه شعوب المنطقة في علاقاتها مع الحكام [1]. كما تتسم المؤسسات التشريعية في دول منطقة الخليج العربي عموماً بالانعدام، نتيجة محورية دور الحاكم واتساع صلاحياته وجمعه وفقاً لنصوص الدستور أو النظام الأساسي للحكم ما بين اختصاصات السلطة التشريعية والتنفيذية وحتى القضائية، وبالقياس على الديمقراطيات الآخرى لا تضم المؤسسات التشريعية الخليجية أي مؤسسات حزبية أو تنظيمات سياسية، تعمل على إدارة هذه المؤسسات كما انها لا تعتمد على آليات الانتخاب أو التنافس للحصول على السلطة بشكل مؤسسي، إلا إنه في بعض الحالات النادرة قامت المؤسسة التشريعية بدور مهم، كما حدث في حالة الكويت، حيث إن مجلس الأمة الكويتي نجح في أن يظهر خلال فترة العقود الاربعة كنداً للسلطة التنفيذية وكعامل من عوامل التحول الديمقراطي لكن يبقى دور الامير هو الاكبر في ادارة الدولة في الكويت [2].

2- النزاعات الحدودية البينية

فيما يتعلق بمنطقة الخليج العربي والنزاعات الحدودية القائمة بين دوله يمكن تحديد أهم العوامل التي أدت إلى ظهورها بما يأتي :

أولاً : ورثت دول منطقة الخليج العربي عن الحقبة الاستعمارية مشكلة من أكثر المشاكل تعقيداً أو خطورة إلا وهو مشكلة الحدود، فقد عمدت الإدارة البريطانية خلال سيطرتها على منطقة الخليج العربي على رسم الحدود السياسية بين كل دولة من دول منطقة الخليج العربي بطريقة تجعل لكل دولة مناطق تابعة لدولة آخرى إلى جانب اقتطاع مساحات من دول معينة والحاقها بدول آخرى إن لم يكن اعطاء بعضها استقلالاً تاماً، وقد تركت مشكلات الحدود دون تسوية لتصبح سبباً من الأسباب الرئيسية للخلاف بين دول المنطقة [3].

ثانياً : أدت كثرة انتشار الجزر في وسط منطقة الخليج العربي والتقارب الجغرافي لدول المنطقة إلى تعارض المصالح وتشابكها وظهور الصراعات الحدودية بشكل مباشر نتيجة التداخل الحدودي وما يقابل ذلك من ازدهار اقتصادي في المناطق المتنازع عليها خاصة المناطق البحرية والنفطية [4].

ثالثاً : إن منطقة الخليج العربي من اغنى خلجان العالم بالنفط والغاز الطبيعي والمعادن الطبيعية الآخرى، وقد ساهم ذلك بشكل كبير في ظهور المنازعات المتعلقة بالجرف القاري والمياه الاقليمية وبعض المناطق الساحلية التي ارتبطت نشأتها بالاكتشافات البترولية في تلك المناطق [5].

ويمكن تحديد ابرز الخلافات الحدودية بين دول منطقة الخليج العربي والتي بعضها قد تم تسويته والبعض الاخر ما يزال قائماً :

النزاع السعودي ـ القطري

---

(1) عبد الخالق عبد الله، النظام الاقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد (114)، مركز الدراسات السياسية والدولية، الاهرام، القاهرة، 1993، ص31.

(2) عبد الرضا علي اسيري، التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد (167)، المجلد 42، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، 2007، ص47.

(3) شمة بنت محمد بن خالد آل نهيان، تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الامن السياسي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد (246)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب 1999، ص51

(4) راشد المري، عوامل اقتصادية وجغرافية وراء المنازعات الحدودية الخليجية : دراسة حول النظام القانوني للجرف القاري، جريدة القبس الكويتية، العدد (13166)، 23 / 1 / 2010، الانترنيت : http://www.alqabass

(5) المصدر السابق.

النزاع السعودي ـ الإماراتي

النزاع القطري ـ البحريني

أما فيما يتعلق بالنزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الاخرى فيمكن الاشارة الى ان هناك نزاع بين الامارات العربية المتحدة وايران وتعد جذور هذا النزاع إلى عام 1971 بعد الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي وقيام إيران بالسيطرة على جزيرتي (طنب الصغرى وطنب الكبرى) التابعتين لإمارة رأس الخيمة، بالقوة المسلحة، وعندما رفضت الإمارة التنازل عن سيادتها على الجزيرتين، أحتلت القوات الايرانية الجزيرتين بتاريخ 30 / تشرين الثاني / 1971، وطردت سكان الجزيرتين، فاحتلت القوات الإيرانية الجزيرتين وحولتهما إلى قاعدة عسكرية لحماية مضيق هرمز، وتمكنت من التوصل إلى اتفاقية مع شيخ امارة الشارقة حول جزيرة أبو موسى، حيث تنازل عن نصف الجزيرة لصالح إيران، ثم عمدت السلطات الإيرانية خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية عام 1980 إلى الاستيلاء على كامل الجزيرة وتحويلها إلى قاعدة عسكرية [1].

ويمكن القول، إن النزاع الحدودي بين المملكة العربية السعودية واليمن لايزال مستمراً على الرغم من الاتفاق الذي وقعه البلدان في اعقاب اشتباك حصل في جزيرة الدويمة في البحر الاحمر، ووقعه كل من وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل ووزير الخارجية اليمني آنذاك عبد القادر بإجمال في 29 تموز 1998، وتضمن الاتفاق ستة بنود تنص على اجتماع اللجنة المشتركة خلال شهرين من أجل تحديد العلاقات الحدودية، ابتداءاً من جبل ثار إلى رأس العوج كما جاء وصفها في معاهدة الطائف، كذلك ابقاء الوضع كما هو عليه في جزيرة الدويمة، وحسب ما اتفق عليه في اللقاء الميداني العسكري وعلى وضع الضوابط بما فيها الدوريات المشتركة لمنع اي استحداثات جديدة في الجزر، كما نص الاتفاق على اجتماع لجنة تعيين الحدود البحرية بعد شهر من اجتماع اللجنة العسكرية، بالإضافة إلى عدم اتخاذ أي إجراءات من شأنها تغيير أي معالم أو القيام بأي استحداثات برية وبحرية. مما يبقى الوضع مسيطراً عليه إلى حدٍ ما.

أما النزاع بين العراق والكويت فهو الأكثر خطورة وليس هناك أدل من الحديث عن اجتياح النظام العراقي السابق للكويت عام 1990، والذي انتهى بحرب الخليج الثانية عام 1991 وترسيم الحدود بين الدولتين من قبل مجلس الأمن الدولي عام 1993 وبموجب القرار المرقم بـ (338)،وقضى بترسيم الحدود البرية والبحرية بين البلدين، وأدى تطبيقه بشكل جزئي إلى استقطاع اجزاء من الأراضي العراقية وضمها إلى الكويت بغير وجه حق وبعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 اعرب المسؤولون العراقيون عن معارضتهم لاستكمال عملية ترسيم الحدود وفق قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (338) لعام 1993، وهو الأمر الذي أسهم في عدم التوصل إلى اتفاق نهائي لترسيم الحدود بين الطرفين لاسيما البحرية حيث يشترك العراق في حدود بحرية مع الكويت وتضم هذه الحدود ثروات نفطية مما يبقي مشكلة تقاسم الحدود والنفط وتحديد المياه الاقليمية للطرفين قائمة الى هذا الوقت [2].

العمالة الأجنبية :

تعد دول منطقة الخليج العربي من أكثر الدول استقبالاً للعمالة الأجنبية لاسيما بعد الطفرة النفطية التي شهدتها دول منطقة الخليج العربي في أسعار النفط عقب حرب تشرين عام 1973، فقد أدت هذه العائدات النفطية إلى قيام دول منطقة الخليج العربي بتبني خطط انمائية وتجارية، والتي تركزت على تحسين وتوسيع المرتكزات الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية، وهذا الأمر الذي أدى إلى تزايد الطلب على الأيدي العاملة وفي مختلف المجالات لاسيما مع قلة الكوادر البشرية المتعلمة والمدربة في هذه الدول [3]، حيث وصل عدد العمالة الأجنبية عام 1983 في دول منطقة الخليج العربي إلى حوالي (5) ملايين عامل منهم 55% من العمالة العربية من الدول التالية : (مصر، الأردن، فلسطين، السودان، اليمن)، لذلك نجد أنه حتى ذلك الحين والعمالة العربية تمثل الأغلبية في منطقة الخليج العربي[4].

---

(1) عبد الرحمن محمد النعيمي، الصراع على الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص137.

(2) قاسم محمد عبيد، مشكلة الحدود العراقية . الكويتية (دراسة جيوبولتيكية)، مجلة شؤون عراقية، العدد (5)، مركز الدراسات العراقية، جامعة النهرين، كانون الثاني 2008، ص27.

(3) حسن محمد حسن، مجلس التعاون الخليجي وإشكالية العمال الاجنبية، مجلة شؤون خليجية، العدد (24)، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، البحرين، 2001، ص124.

(4) احمد البرصان، العمالة العربية والاسيوية والامن القومي العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (126)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، 1996، ص33.

ويتزايد تأثير العمالة الأجنبية ويصبح أكثر خطورة على أمن تلك الدول التي يزيد فيها عدد الأجانب على السكان الاصليين، لاسيما في الكويت وقطر والامارات العربية المتحدة [1]، حيث شكلت نسبة السكان غير الاصليين حسب الاحصاءات الصادرة عن صندوق النقد الدولي عام 2006 في الامارات العربية المتحدة ما نسبته81,5% من نسبة السكان و70% في قطر و60% في الكويت و38% في البحرين و27,1% في المملكة العربية السعودية وفي سلطنة عُمان ما نسبته 25,4%، كما اختل التوازن في البحرين واصبح السكان الاجانب يشكلون نصف السكان تقريباً وبنسبة 49,4% في نهاية عام 2007

3 ـ انعدام القدرة على تحقيق التكامل الاقتصادي وصولا الى التكامل السياسي

في عام 1981 وقعت ست دول من منطقة الخليج العربي هي : المملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، والامارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، والكويت، اتفاقية تأسيس مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من ان الاعتبارات الامنية التي اوجدتها تحديات الثورة الايرانية عام 1979 ومابعدها متمثلة بالحرب العراقية ـ الإيرانية عام 1980 ـ 1988، هي التي كانت الدافع الأول وراء قيام هذا الكيان، إلا إن هذا الكيان كانت له أهداف آخرى كذلك، منها الاقتصادي، ومنها الثقافي، ومنها السياسي، وقد بينت الاتفاقية الاقتصادية الخليجية الموحدة إن التعاون المنشود بين هذه الدول يشمل كل مجالات آخرى كالتجارة، وحركة عناصر الإنتاج، والتقنية والنقل والاتصال، والسياسات المالية والنقدية، وقد أكدت هذه الاتفاقية إن البلدان الاعضاء ستعمل على التكامل التدريجي لاقتصاداتها، بدءاً من قيام منطقة تجارة حرة، ثم الانتقال إلى الاتحاد الكمركي يتبعه تأسيس سوق خليجية مشتركة، ثم الانتقال إلى الوحدة الاقتصادية [2].

وانشأت دول مجلس التعاون الخليجي منطقة تجارة حرة عام 1983، عندما تم توقيع الاتفاقية الاقتصادية [3]، وهذه الاتفاقية بقدر ما وضعت الاساس المتين الذي كان يمكن أن يؤدي إلى الترابط بين اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، إلا إنها واجهت تحفظات سلطنة عُمان التي كانت ترى بإن الاتفاقية سوف تتيح للمملكة العربية السعودية افضليات اكبر لما تتمتع به من إمكانيات وقدرات وبسبب هذه التحفظات ظلت هذه الاتفاقية إطار للعمل أكثر من كونها برنامجاً للتطبيق [4]. وبدل من أن يتكون الاتحاد الكمركي في عام 1983 الذي كان من المفترض أن يتم بموجبه توحيد دول مجلس التعاون الخليجي لتعرفتها الكمركية مع العالم الخارجي، كما كان مقرراً سابقاً، اكتفت دول مجلس التعاون الخليجي بتعرفة كمركية مع العالم الخارجي تتفاوت ما بين 4% و 20%، وهي عبارة عن تسوية بين تعرفة المملكة العربية السعودية المرتفعة، التي تهدف إلى حماية بعض الصناعات الناشئة، وتعرفة الامارات العربية المتحدة التي تمثل مركزاً تجارياً مهماً يتطلب انتعاشه تخفيض هذه التعرفة [5]. وقد تم اعلان الاتحاد الكمركي لدول مجلس التعاون الخليجي في الدورة الثالثة والعشرين بدولة قطر عام 2003 مع اعتبار الفترة من (2003 ـ 2005) بمثابة فترة انتقالية يجري خلالها تقويم وتنقيح مؤسسات وآليات عمل الاتحاد الكمركي بما يعظم النتائج المرجوة، وبموجب بدء العمل بالاتحاد الكمركي اصبحت الدول الاعضاء منطقة كمركية واحدة تستبعد فيها الرسوم الكمركية واللوائح والاجراءات المقيدة للتبادل التجاري بين الدول الاعضاء بما يعني معاملة السلع المنتجة في أي من دول مجلس التعاون الخليجي معاملة المنتجات الوطنية في الدول الآخرى، ولا تخضع لأي إجراءات كمركية عند انتقالها فيما بين تلك الدول، في حين تطبق بتلك الدول لوائح كمركية موحدة، وكذلك تعريفة كمركية موحدة بواقع 5% تجاه العالم الخارجي مع مراعاة الاجراءات المتعلقة بحماية الصناعة الوطنية، بما في ذلك مكافحة الاغراق والاجراءات الاحترازية والتعويضية [6].

المطلب الثاني : تحديات اقليمية

---

(1) محمد المسفر، العمالة الاجنبية وامن الخليج، بلا،2011، الانترنيت : http://www.muhd.maktoob.com

(2) يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص348.

(3) توفيق الانباري، مجلس التعاون لدول الخليج العربي بين التطور الوحدوي والانكفاء الاقليمي، مجلة العلوم السياسية، العدد (27)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2003، ص86 . 87.

(4) توفيق الانباري، المصدر نفسه، ص87.

(5) عبد المنعم علي عبد الرحمن وآخرون، السياسة المالية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ندوة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، المملكة العربية السعودية، 21 . 23 تشرين الاول 1988، ص169.

(6) هشام هيبة، مجلس التعاون الخليجي : قراءة تقييمية لعملية التكامل الاقتصادي، مجلة السياسة الدولية، الاهرام، القاهرة، 2003، ص321.

البرنامج النووي الإيراني

برزت الأزمة الحقيقية للبرنامج النووي الايراني مع الغرب في كانون الثاني 2003، عندما تم نشر صور إظهرت بناءايران لمنشأتين سريتين للوقود النووي جنوب طهران، ونفى المسؤولون الايرانيون على رأسهم الرئيس الاسبق محمد خاتمي(1997 - 2005) بالقول ((إن هذا التقرير لا أساس له من الصحة)) [1]، وفي آب من عام 2005 اعلنت إيران بشكل مفاجئ قدرتها على استخدام تقنية تسمح بإنتاج أكبر كمية من أكسيد اليورانيوم، أو ما يعرف بـ (الكعكة الصفراء) من خام اليورانيوم [2]. وفي كانون الثاني من عام 2006 استأنفت إيران ابحاثها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وهو الأمر الذي جعل التوتر بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران إلى أعلى درجاته دافعاً الأمور باتجاه الخيار العسكري الذي لم يتراجع الحديث عنه رغم تأكيد تقرير الاستخبارات الأمريكية في عام 2007 أن إيران أوقفت العمل بأي نشاطات نووية ذات طابع عسكري[3]. وبعد عام أي في 2008 اعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد الذي تولى الرئاسة عام 2005 ((إن بلاده باشرت بتركيب (600) جهاز طرد مركزي متطور في منشأة (ناتانز) النووية)) واعلن أيضاً الانتقال إلى مرحلة التخصيب الصناعي لليورانيوم، لافتاً إلى أن هدف بلاده هو الوصول الى انتاج (500) جهاز للطرد المركزي [4]. وفي أواخر ايلول 2009 كشفت الدول الغربية إن إيران قامت سراً ببناء مفاعل نووي جديد لتخصيب اليورانيوم في منطقة جبلية حصينة في مدينة قم منذ عام 2006 دون علم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مخالفة واضحة من جانب إيران لالتزاماتها [5].

مما لا شك فيه أن امتلاك إيران للأسلحة النووية من شأنه التأثير على المنظومة الامنية الخليجية وعلى كافة المستويات الامنية والسياسية والاقتصادية والبيئية

2 ـ الصراع العربي ـ (الإسرائيلي)

ليس ثمة شك في أن للاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 تداعيات على توازن القوى في منطقة الشرق الاوسط صبت في مصلحة (إسرائيل) جملة وتفصيلاً، وبالمقابل ضعف الموقف الخليجي، رغم ما شكلته المعادلة بعد الحرب من تغيرات تصب في صالح دول منفردة كالكويت وقطر مثلاً، فالأولى تخلصت من شبح النظام العراقي السابق، والثانية، حصلت على جائزة القاعدة الامريكية الأهم في العالم والمنطقة بعد خروج القوات الامريكية من الاراضي السعودية عام 2003، وأفرز خروج العراق من خريطة التوازنات الاقليمية اوضاعاً جديدة سواء صعوداً بالنسبة لبعض القوى أو هبوطاً للبعض الأخر، وبرز مصطلح اعادة رسم خريطة المنطقة في الخطاب السياسي الامريكي. بيد أن ظهور هذا المصطلح لم يتواكب فقط مع الحرب الامريكية على العراق عام 2003 وإنما سبقها بفترة طويلة ليؤكد أن هذا الأمر مطروحاً في الاستراتيجية الامريكية تجاه المنطقة [6].

وفي اعقاب تطبيق خطة الفصل بين (إسرائيل) وقطاع غزة عام 2005، صرحت عدد من الدول الخليجية ومنها البحرين عن خطوات تطبيع مع (إسرائيل) كما طالب وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم الدول العربية أن ترد بإيجاب على الخطوة التي قامت بها (إسرائيل) (الفصل عن القطاع)، وهذا ما حدث بالفعل عندما استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين قطر و(إسرائيل)، قبل الانسحاب الكامل (لإسرائيل) من المناطق المحتلة [7].

---

(1) نقلاً عن : رشا حمدي، موقف إدارة بوش تجاه البرنامج النووي الإيراني، مجلة السياسة الدولية، العدد (152)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، 2003، ص309.

(2) نور عبد الآله عجرش، البرنامج النووي الايراني والتوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مصدر سبق ذكره، ص233.

(3) سهيلة عبد الانيس، ملف إيران النووي : دراسة في الموقف الدولي من التطورات الاخيرة، الحدث السياسي، العدد (7)، وحدة الدراسات والبحوث، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، 2010، ص23.

(4) احمدي نجاد يعلن امتلاك ايران نحو ستة الالف جهاز طرد مركزي، اخبار الافاق، 26 / 7 / 2008، بلا، الانترنيت : http://www.aafaq.org

(5) سهيلة عبد الانيس، ملف إيران النووي : دراسة في الموقف الدولي، مصدر سبق ذكره، ص24.

(6) ياسر قطيشات، مستقبل العلاقات الخليجية . (الإسرائيلية)، الحوار المتمدن، العدد (3259)، 27 / 1 / 2011،ص6، الانترنيت : http://www.ahewar.org

(7) إسرائيل ودول الخليج ((تجميد مقابل تسوية))، مركز دراسات الامن القومي الاسرائيلي، 28 / 9 / 2009، بلا، الانترنيت : http://www.samanews.com

وعلى الرغم من إنكار دول منطقة الخليج العربي رغبتها في التطبيع مع (إسرائيل) إلا إنها تحتفظ بعلاقات سرية مع (إسرائيل) وبشكل رئيسي في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية، وكانت العلاقات السرية (لإسرائيل) مع الإمارات العربية المتحدة قد عرضت جزئياً من خلال تسريب وثائق دبلوماسية في أواخر تشرين الثاني 2010 من قبل موقع ويكليكيس الذي كشف عن الحوار السري والدائم بين البلدين، حتى وأن كان التعاون بين (إسرائيل) ودول منطقة الخليج العربي يدور حول المسائل الأمنية والاستخبارية، وهو لذلك سري بالطبيعة. وفي صيف عام 2011 تم الاعلان عن وثائق تدل على موافقة المملكة العربية السعودية السماح للطائرات الحربية الإسرائيلية باستخدام مجالها الجوي في حال الهجوم على مواقع إيران النووية، حتى إن هناك معدات عسكرية إسرائيلية سُلمت إلى المملكة العربية السعودية في خضم التحضير للهجوم النهائي على إيران. ويؤكد سامي الفرج، رئيس مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية ومستشار الكويت ودول آخرى في مجلس التعاون الخليجي إن ((دول مجلس التعاون الخليجي شاركت (إسرائيل) في المشاورات والتبادل الاستخباري، خصوصاً فيما يتعلق بالتهديد الإيراني))، ولعل ما ربط دول منطقة الخليج العربي بـ (إسرائيل) في السنوات الأخيرة أكثر من أي شيء أخر هو خوفها المتبادل والمتزايد أكثر من أي وقت مضى من إيران [1].

ـ الصراع الإيراني ـ الإسرائيلي

كان (لإسرائيل) صلة وثيقة بإيران في زمن الشاه الإيراني محمد رضا بهلوي، إذ كان ينظر لها كونها حليف مهم في المنطقة. إلا إن سقوط شاه إيران عام 1979 نتيجة للثورة الإسلامية في إيران أدى إلى قطع العلاقات مع (إسرائيل) واصبحت القضية الفلسطينية من اولويات السياسة الخارجية لإيران [2].

وفي العقد الأخير أصبحت كل من إيران و (إسرائيل) تنظر للآخرى على إنها المنافس الإقليمي لها، فبينما ترى (إسرائيل) إن التهديد الإيراني أسوء وأخطر تهديداً تواجهه (إسرائيل) في المنطقة لأنه تهديد لوجودها ومستقبلها، حيث يكمن مصدر القلق والمخاوف (الإسرائيلية) من إمكانية امتلاك إيران لأسلحة نووية، وإمكانية استخدام مثل هذه الأسلحة ضد (إسرائيل) [3]. كماان ايران ترى في (إسرائيل) المنافس العازم على تقويضها وتدمير نظامها. وتجد في (إسرائيل) خطراً داهماً في تغلغلها في منطقة الخليج العربي وفي دول أسيا الوسطى بهدف منعها من ممارسة دورها الإقليمي [4].

وبعد أحداث 11 أيلول 2001 كان لـ (إسرائيل) دور كبير في إظهار إيران كدولة راعية للإرهاب، بدعوى إن لها صلة في التخطيط ودعم العديد من العمليات الإرهابية، فضلاً عن تقديم التمويل والتدريب والأسلحة، لحزب الله اللبناني والذي وضعته الولايات المتحدة الامريكية على لائحة من تسميهم المنظمات الإرهابية مثل(منظمة حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، وهذه الاتهامات مرتبطة بالموقف الإيراني الرافض لعملية السلام في الشرق الاوسط والعداء الإيراني لوجود (إسرائيل) في المنطقة التي وصفها المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي بإنها ((ورم سرطاني)) [5].

أن التحولات الجيوسياسية التي حدثت في الشرق الاوسط عمقت التنافس بين البلدين، وعندما قامت الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 وانتهت بإزالة العدو المشترك لهما معاً،و بدأت إيران تنظر لنفسها على إنها القوة الصاعدة في منطقة الشرق الأوسط [6]، لذلك تصاعد العداء (الإسرائيلي) لإيران وسياساتها المستمرة نحو تعزيز قدراتها الدفاعية سواء كانت في مجال الأسلحة التقليدية أم غير التقليدية، لتشكل بذلك الدولة الإقليمية الوحيدة القادرة على تحدي التفوق (الإسرائيلي)

---

(1) فهد مزبان، بين البعد الايديولوجي والبرغماتي : العلاقات الايرانية . (الاسرائيلية) إلى أين، سلسلة ايران والعالم، العدد (11)، السنة الاولى، مركز الدراسات الايرانية، جامعة البصرة، ص1.

(2) سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، ط1، دار وائل للنشر، بغداد، 2003، ص314.

(3) افرايم كام وآخرون، كبح جماح التهديد النووي الايراني : الخيار العسكري : إسرائيل والمشروع النووي الايراني، ترجمة : احمد ابو هدية، ط1، مركز الدراسات الفلسطينية، الدار العربية للنشر، بيروت، 2006، ص104.

(4) نزار عبد القادر، الدوافع الايرانية النووية والجهود الدولية للاحتواء، مجلة الدفاع الوطني، موقع الجيش اللبناني، 13 آب 2005، بلا، الانترنيت : http://www.lebarmy.org

(5) Pauala A. Desutter, Iranian terrorism, Washington, Desptemper, 2003, P. 17.

(6) هل الصراع الاسرائيلي الايراني قد يؤدي إلى صراع مسلح ؟ تقرير مؤسسة راند، ترجمة الموقع، 25 / 1 / 2012، بلا، الانترنيت : http://www.rand.org

بنجاح، إذ أكد وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد ((إن إيران ما زالت تشكل تهديداً للمصالح الإستراتيجية الامريكية ومن بينها ضمان أمن (إسرائيل))) [1].

المطلب الثالث : تحديات دولية

الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي

ان الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي ليس وجوداً حديث العهد، ولكنه اكتسب ابعاداً واشكالاً جديدة في خضم التطورات والتحولات الاقليمية والدولية، التي شهدها العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، واذا كان لهذا الوجود ما يسوغه في مرحلة الحرب الباردة متمثلا باحتواء النفوذ السوفيتي والحيلولة دون وصوله إلى منطقة الخليج العربي [2]، فأن حرب الخليج الثانية عام 1991 فتحت الباب على مصراعيه امام وجود عسكري امريكي مكثف في المنطقة [3]، ان انفراد الولايات المتحدة الامريكية بالساحة الدولية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991كان له الأثر الكبير في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم وطرحها لمفهوم (النظام الدولي الجديد) لذلك حرصت منذ الوهلة الاولى لطرح مشروعها للهيمنة الامريكية على العالم و ضمان مصالحها من خلال وجودها العسكري المباشر في منطقة الخليج العربي [4].

وتعد منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق التي حظيت بقدر كبير من الاهتمام من جانب الولايات المتحدة الامريكية، نظراً لطبيعة وحجم المصالح الغربية عموما والامريكية خصوصاً، وكذلك ديمومة واستمرارية مصالح الدول الصناعية المتقدمة تأتي من خلال كونها بعيدة عن أي مصدر للتهديد[5]، فالمنطقة تمتلك أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، إذ تتمتع دول منطقة الخليج العربي باحتياطات بترولية ضخمة ومؤكدة وسهلة الاستكشاف ومنخفضة التكاليف مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم [6].

ويمكن القول، أن أحداث 11 أيلول 2001 ساهمت في أحداث تحول أخر في الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، إذ غدا هذا الوجود أكثر عدداً واوسع انتشاراً، فالولايات المتحدة الامريكية عندما شرعت في الحرب على افغانستان عام 2001 قدمت كل دول منطقة الخليج العربي التسهيلات اللازمة للعمليات العسكرية الامريكية وخصوصاً الامارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان وقطر والبحرين والمملكة العربية السعودية، وبعدها وفي سياق الاستعدادات الامريكية لشن الحرب على العراق عام 2003 لعبت الكويت دوراً رئيسياً في هذه الحرب، إذ تمركز فيها نحو 150 الف جندياً امريكي وانطلقت منها هذه القوات للحرب على العراق [7]. كما أن 300 طائرة قامت بضرب العراق انطلاقاً من القواعد المنتشرة في المملكة العربية السعودية وسمح لها بالتالي بحرية الحركة في الاجواء السعودية وقاعدة السليلة في قطر [8].

---

(1) نقلاً عن : لازم لفتة المالكي، دور اللوبي الصهيوني في العلاقات الايرانية . التركية، شؤون ايرانية، العدد (1)، مركز الدراسات الايرانية، جامعة البصرة، 2004، ص5.

(2) حسن بكر، مجلس التعاون الخليجي في عصر التكتلات الكبرى، مجلة السياسة الدولية، العدد (124)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، 1996، ص166.

(3) Abdel Majid Faried and (Others)< Oil and Security in Arabin Gulf, Coorn Helm, London, 1981, P.52.

(4) التقرير الاستراتيجي لعام 1991، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، 1992، ص106.

(5) سليم كاطع علي، التواجد العسكري الامريكي في الخليج العربي : الدوافع الرئيسية، مجلة دراسات دولية، العدد (45)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تموز 2010، ص135.

(6) المصدر نفسه، ص137

(7) سهيلة عبد الانيس، ابعاد الوجود العسكري الامريكي في الخليج والاتفاقية الامنية العراقية الامريكية، الحوار المتمدن، العدد (2484)، 3 / 12 / 2008،بلا، الانترنيت : http://www.ahewar.org

(8) معتز الدبس، القواعد العسكرية الامريكية وتأثيرها على الامن القومي العربي (الخليج العربي)، 3 أب 2010، الانترنيت : http://www.motazdebesmaktoobblog.com

لقد أدى الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 وما تبعه من الاطاحة بالنظام العراقي السابق إلى تخفيض القوات الامريكية الموجودة في المملكة العربية السعودية [1]. لقد ادى احتلال العراق عام2003، إلى تمركز قوة أمريكية ضخمة فيه، فمن بين ما يقدر بحوالي 350 الف جندي امريكي ينتشرون في حوالي 130 دولة حول العالم، كان هناك أكثر من 150الف جندي امريكي في العراق، واستمر هذا الوجود الا انه تم الانسحاب بالكامل للقوات الامريكية من العراق نهاية عام 2011 بموجب اتفاقية سحب القوات الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية عام 2008[2]. وفيما يتعلق بالدول الخليجية فأن حجم القوة العسكرية الامريكية على سبيل المثال في البحرين تبلغ نحو 300 عسكري امريكي موجودين في قاعدة الجفير العسكرية القريبة من المنامة، والتي تضم مركز قيادة الاسطول الخامس وميناء سلمان وقاعدة الشيخ عيسى الجوية، كما يصل عدد القوات الامريكية في سلطنة عُمان إلى أكثر من 270 جندي أمريكي، كما يوجد في الكويت نحو 25 الف عسكري امريكي حسب تقرير التوازن العسكري عام 2006، كما يبلغ عدد القوات الامريكية في قاعدة العديد الجوية في قطر نحو 6540 عسكري أمريكي، حسب تقرير مجلة جينز الدفاعي، كما يصل عدد القوات الامريكية في الإمارات العربية المتحدة إلى ما يقارب 1300 عسكري امريكي اما ما يتعلق بالمملكة العربية السعودية فأن الولايات المتحدة الامريكية بعد احداث11أيلول 2001قد قامت بتخفيض وجودها العسكري هناك وتشير التقارير الى وجود300عسكري امريكي فقط بعد ان كانت المملكة اكبر دولة مضيفة للوجود الامريكي في المنطقة [3].

الإرهاب

فيما يخص موضوع الدراسة فيمكن القول ان أحداث 11 أيلول عام 2001 شكلت نقطة فاصلة في التوجه الإستراتيجي الامريكي تجاه منطقة الخليج العربي، إذ تحولت المنطقة طبقاً لرؤية الامريكية من منطقة تصدر النفط إلى منطقة تصدر الإرهاب وتدعمه استناداً إلى أن منفذي هجمات 11 أيلول عام 2001 يحملون في غالبيتهم الجنسيات الخليجية، فضلاً عن الارتباط في موضوع التمويل المقدم لهم من مصادر أهلية وجمعيات خيرية ونخب حاكمة في الدول الخليجية [4].

لقد عمدت الادارة الامريكية بعد احداث 11 أيلول 2001 الى الربط بين غياب الديمقراطية في منطقة الشرق الاوسط وانتشار الارهاب الذي يشكل تحدياً للإدارة الامريكية، لذا فأن الولايات المتحدة الامريكية وجهت العديد من الاتهامات إلى دول منطقة الشرق الاوسط عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة كونها منطقة تشهد واقعاً متردياً في مجال الديمقراطية وتعيش حالة من الانغلاق الديني والبرامج التعليمية التي تنتج ثقافة الكراهية ضد الولايات المتحدة الامريكية والغرب، وعليه كان التوجه الامريكي نحو تجفيف منابع الارهاب المادية بوضع اليد على اموال المؤسسات المشتبه في دعمها ((للإرهاب))، كما قامت بإجراءات من شأنها أن تؤدي إلى تجفيف ما تسميه (منابع الارهاب الثقافية) بالضغط لتغيير مناهج التعليم وفق سلم معايير توافق عليها الولايات المتحدة الامريكية، والحد من سلطة المؤسسة الدينية، ثم تجفيف منابعه السياسية من خلال إجراء الإصلاحات السياسية، وكانت المملكة العربية السعودية أكثر الدول التي تعرضت لهذه الاتهامات، كما أن الخطاب الأمريكي الموجه لها كان مقروناً بلغة التهديد المبطنة [5].

ويمكن القول، أن أحد أهم أسباب انتشار الارهاب في منطقة الخليج العربي بصورة غير مسبوقة يرجع بشكل أساسي إلى تداعيات احداث 11 أيلول 2001، وما تلى ذلك من احتلال لأفغانستان عام 2001، وللعراق عام 2003 وتحول كلا البلدين إلى مركز لاستقطاب القوى الارهابية، كما أن مجموعة أحداث العنف في افغانستان والعراق اثرتا بشكل سلبي في دول منطقة الخليج العربي من خلال العائدين، الذين شكلوا موجات ارهابية كلفت المجتمعات الخليجية الكثير [6].

تجارة الأسلحة

شكلت منطقة الخليج العربي خلال عقدي السبعينات والثمانينات حالة مثالية لتطبيق نموذج سباق التسلح، إذ تفاعلت عوامل عديدة أدت إلى هذا السباق، منها تجدد الصراعات التاريخية التي لم يتاح لها الحل الجذري مثل مشاكل الحدود،

---

(1) اسعد الدندشلي، نتائج سلبيات الوجود العسكري الامريكي ومستقبله، نيسان 2008، بلا،الانترنيت :
http://www.aldandachli.maktobblog.com

(2) القواعد العسكرية في الخليج، الشبكة الامريكية، 8 / 12 / 2011، بلا،الانترنيت :
http://www.arabicmilitray.com

(3) سهيلة عبد الانيس، ابعاد الوجود العسكري الامريكي في الخليج والاتفاقية الامنية العراقية، مصدر سبق ذكره.

(4) برادلي أ. تايلر، السلام الامريكي في الشرق الاوسط : المصالح الاستراتيجية الكبرى في المنطقة بعد 11 ايلول، ترجمة : د.عماد فوزي شعيبي، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص32.

(5) اشرف محمد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص80.

(6) هاني مراد، الارهاب وامن الخليج، مجلة آراء حول الخليج، العدد (41)، مركز الخليج للابحاث، دبي، شباط، ص57 . 58.

وبروز العديد من الدول الحديثة صغيرة الحجم من حيث المساحة والسكان، ولكنها غنية من حيث الموارد النفطية والغاز الطبيعي [1]. كذلك الصراعات والنزاعات الاقليمية، التي اخذت تتفاقم منذ انتهاء الحرب الباردة نتيجة سياسات الدول الكبرى القائمة على تغذيتها[2]، لذلك تنامت تجارة السلاح بين دول منطقة الخليج العربي والدول الغربية عامة والولايات المتحدة الامريكية خاصة بشكل لم يسبق له مثيل، حيث أصبحت منطقة الخليج العربي سوقاً للسلاح الاكثر حيوية في العالم إلى حد دفع بعضهم إلى أن يطلق عليها أسم (واحة تجارة الاسلحة) [3]. وتعد منطقة الخليج العربي السوق الاهم عالمياً لتجارة السلاح[4]. وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية أن تجارة السلاح أحد عناصر سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، ويقول كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية الاسبق ((ستبقى السياسة العسكرية الامريكية في الشرق الاوسط مرتبطة بالصفقات العسكرية وستبقى مبيعات الاسلحة لدول منطقة الخليج العربي مهمة لنا، وبسبب صفقات الأسلحة هذه سيزداد التعاون بين القوات الامريكية ودول مجلس التعاون الخليجي))[5].

لقد تحولت منطقة الخليج العربي إلى ما شابه الجائزة الكبرى التي تتنافس عليها الدول والشركات المهتمة بتطوير وصناعة الاسلحة والمعدات العسكرية.

المبحث الثالث: العراق ومستقبل المنظومة الامنية الخليجية

يتطلب الخوض في موضوع العراق ومستقبل المنظومة الامنية الخليجية للبحث في الرؤى الداخلية والخارجية المطروحة لمستقبل المنظومة الامنية الخليجية، وتحديد العوامل المؤثرة في مستقبل المنظومة، والذي يأتي في المقدمة منها أهمية منطقة الخليج العربي بالنسبة للعالم ومصالح الدول الكبرى والتوازن الاستراتيجي في المنطقة وأثر الوجود العسكري الامريكي، كما ان معرفة موقع العراق في هذ الترتيبات يعكس رؤى مختلفة، وهذا ما سيتم تناوله من خلال :

المطلب الاول : القوى المؤثرة في مستقبل العراق و المنظومة الامنية الخليجية

إذا كانت المنظومة الامنية الخليجية في منطقة الخليج العربي قد شهدت تغيرات كبيرة نتيجة لحرب الخليج الثانية عام 1991، فأن الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 اوجدت تحولات كبيرة أثرت على تلك المنظومة التي باتت معرضة للتغيير بشكل جذري، وخاصة في ظل الخلل الذي أحدثته تلك الحرب في موازين القوى الاقليمية [6]. ومايزيد الامر خطورة هو أن البحث عن الامن أصبح معضلة حقيقية في هذه المنطقة في ظل استمرار غياب هيكل مستقر للامن , وتعدد مصادر الخطر والتهديد، وتباين رؤى وتصورات الاطراف الاقليمية والدولية المعنية بهذا الامر [7]، لذلك سيتم تناول الموضوع من خلال

اولا : رؤية دول مجلس التعاون الخليجي لمستقبل المنظومة الامنية الخليجية

لقد اصبح هناك شعور بأن المظلة الامنية الامريكية لم توفر الاستقرار الاقليمي المنشود، بل ربما اصبحت مصدراً لعدم الاستقرار، ففي ضوء خروج العراق من المعادلة الامنية, والضعف العسكري لدول منطقة الخليج العربي الست، واصرار ايران على تعزيز ترسانتها العسكرية، واحتمال توجهها نحو امتلاك سلاح نووي، تجد دول منطقة الخليج العربي نفسها امام نتيجة مزدوجة :

اولاً / أن مظلة الامن الامريكي عامل اساسي فيما آلت اليه صورة توازنات القوى في المنطقة.

---

(1) عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز الانفاق العسكري في الوطن العربي 1970 . 1990 : دراسة في الاقتصاد السياسي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص124.

(2) منعم العمار ونزار اسماعيل الحيالي، سباق التسلح التقليدي في الشرق الاوسط، سلسلة افاق، العدد (12)، المكتبة الوطنية، بغداد، 1995، ص10.

(3) مراد إبراهيم الدسوقي، تجارة السلاح والامن القومي في منطقة الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (112)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، 1995، ص181.

(4) عبد الرزاق الفارس،السلاح والخبز الانفاق...، مصدر سبق ذكره، ص183.

(5) تميم حسين محمد التميمي، السياسة الامنية للولايات المتحدة الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص9.

(6) اشرف محمد كشك، الدور الجديد لحلف الناتوفي منطقة الخليج تحد جديد للامن القومي الايراني، مختارات ايرانية، العدد 64 , تشرين الثاني 2005 , الموقع : www.albainah.net

(7)حسين توفيق ابراهيم، الخليج ومعضله البحث عن الامن، مجلة اراء حول الخليج، العدد 41، مركز الخليج للابحاث، دبي، شباط 2008، ص26.

ثانياً / أن الضعف العسكري لدول منطقة الخليج العربي واعتمادها المطلق على هذه المظلة، عامل اساسي أخر، ساعد أكثر من غيره، في أن تأخذ التطورات السياسية والامنية في المنطقة المنحنى الذي انتهت اليه[1]

لذلك رأت دول منطقة الخليج العربي الست أن الترتيبات الامنية التي قد تتشكل في المنطقة، سوف تتم في ظروف غير مواتية بالنسبة للأطراف في منطقة الخليج العربي ودول مجلس التعاون الخليجي، وفي ظل ظروف العجز شبه الكامل للنظام العربي، فإنها ستنعكس في الاساس نحو مصالح الطرف القوي في معادلة الامن الخليجي ألاوهي الولايات المتحدة الأمريكية وربما حليفها الجديد العراق وايران ذات النفوذ والمكانة الاقليميتين حسب وجهة النظر الخليجية [2]، ونتيجة لذلك اصبحت دول منطقة الخليج العربي الست تفكر في مسألتين مهمتين تتعلقان باستراتيجية مجلس التعاون الخليجي للمرحلة القادمة بكل ما فيها من تطورات واحتمالات على الصعد العربية والإقليمية والدولية : [3]

الأولى : امكانية تطوير مجلس التعاون الخليجي الى اتحاد خليجي لحفظ استقرار دوله وخاصة البحرين واليمن، ولذلك فأن الخيار الأفضل لدول مجلس التعاون الخليجي، هو إقامة اتحاد أو وحدة خليجية كونفدرالية، وهو خيار الحد الادنى للوصول الى اتحاد فيدرالي مستقبلاً يرقى الى طموحات وتطلعات دول مجلس التعاون الخليجي.

الثانية : توسيع مجلس التعاون الخليجي ليشمل المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المغربية واليمن، وربما دول أخرى على خلفية التطورات السياسية التي مرت وتمر بها المنطقة من رياح التغيير.

ثانيا : الرؤية الخارجية لمستقبل المنظومة الأمنية الخليجية

الرؤية العراقية :

مما لاشك فيه أن العراق سيبقى دولة من دول منطقة الخليج العربي ولايمكن ابعاده عن اي معادلة لامن منطقة الخليج العربي وقبل قيام مجلس التعاون الخليجي، كان العراق طرفاً فاعلاً في المجالس والمشاريع الخليجية العربية المشتركة كمجلس وزراء الصحة ووزراء التربية والكثير من المشاريع الاقتصادية التي سبق ان جاءت على ذكرها الدراسة، إلا أن دوره في العمل الخليجي المشترك تراجع بعد قيام مجلس التعاون الخليجي عام 1981م، واثناء حربه مع ايران 1980 – 1988 ليصل الى العزلة التامة بعد دخول النظام السابق الى الكويت عام 1990 [4]، و يعتبر العراق احد اهم الدول المصدرة للنفط في منطقة الخليج العربي, اذ يمتلك احتياطياً مؤكداً يعادل 12% من الاحتياطي العالمي والذي يبلغ (143) مليار برميل حسب احصائيات عام 2010 والذي يجعله طرفاً مهماً في الامن العالمي بشكل عام وامن منطقة الخليج العربي بشكل خاص [5].

لقد كانت الرؤية العراقية لامن منطقة الخليج العربي قبل عام 2003 هي في ان تكون مسألة أمن منطقة الخليج العربي ضمن اطار الموقف العربي والجامعة العربية مع اشراك الدولة الاقليمية الوحيدة غير العربية (ايران) بعد ان تتعهد بإرجاع الاراضي والجزر التي احتلتها من دولة الامارات العربية المتحدة عام 1971 وعدم تدخلها في الشؤون الداخلية لباقي

---

(1) خالد الدخيل، دول الخليج تعيد النظر في استراتيجيتها الامنية، 2 / آيار / 2011. الموقع : www.malhumaidi.com

(2) اشرف سعد العيسوي، دول مجلس التعاون الخليجي والترتيبات الامنية..، مصدر سبق ذكرة.

(3)عبد الوهاب محمد الجبوري، رؤية استراتيجية حول توسيع مجلس التعاون الخليجي، 2 / حزيران / 2011، الموقع : www.arabvoice.com

(4) يعقوب مهدي عارف البرزنجي، محددات وامكانيات العلاقات السياسية والاقتصادية العراقية الايرانية،رسالة ماجستير (غير منشوره)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2006، ص102.

(5) الشهرستاني ارتفع النفط الى 1و143 مليار برميل.. وحقل غرب القرنة الثاني عالمياً، الشرق الاوسط، العدد 11634، 15 تشرين الاول 2010، للموقع : www.aawsat.com

الدول العربية في المنطقة مع رفض اي تواجد غربي فيها [1]، لذلك فأن ظهور نظام سياسي جديد في العراق بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 لن يغير من طموحه في المشاركة في الشأن الخليجي وبالذات الشأن الامني [2].

ويعمل العراق على تأكيد وجوده الاقليمي الخليجي عبر تعزيز سياسة اقليمية تعاونية متعددة، سيما وان اعتماد العلاقات التعاونية وفقاً لمنهج ينطوي على دفع الخلافات السياسية نحو الخلف، ويرجح التعاون في المجالات الاقتصادية والفنية وسيسهل حل العديد من المشكلات الاقليمية [3].الا ان هناك مشاكل وعقبات تعترض دور العراق الاقليمي وامكانية التحول الى قوة سياسية فعالة في امن منطقة الخليج العربي [4].

وعلى الرغم من أن العراق لايزال في مرحلة البناء إلا أن هذا لا يلغي أهمية دوره ومشاركته في صياغة الترتيبات الخاصة بأمن منطقة الخليج العربي، كونه حلقة وصل بين ايران ودول منطقة الخليج العربي الست، اضافة الى أن العراق اليوم لا يريد ان تقتصر شراكته على دول منطقة الخليج العربي بقدر ما يطمح لتوسيعها لتشمل المنظومة العربية بأكملها، من خلال تطوير دور الجامعة العربية وبرز هذا التوجه العراقي الجديد بعد القمة العربية التي عقدت في بغداد في 29 أذار 2012.

الرؤية الايرانية

مما لاشك فيه أن الاهمية الجيوستراتيجية لإيران، ربما تجعلها الرقم الاصعب في المعادلة الامنية الاقليمية الخليجية التي لا تستطيع اي قوة اقليمية اخرى أو دولية اهمالها أو اقصائها، ولذلك فأن اية منظومة امنية اقليمية مستقرة، لا يمكن ان تتأسس على اسس سليمة اذا ما اهملت المكانة والاهمية الاقليمية لإيران، بمعنى اوضح ان الامن والاستقرار في منطقة الخليج العربي لا يمكن ان يقوم من دون ان تشكل أيران احدى ركائزه المهمة، ولهذا فأن سعي الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل وعدد من الدول الغربية لأبعاد ايران من المعادلة سينعكس سلباً على أمن منطقة الخليج العربي برمته [5].

وبعد الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 وزيادة الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي اتسمت المشروعات الإيرانية للتجمعات الاقليمية بقيامها على السياسة الامنية، ومن تلك المشروعات مقترحات اعلنها (حسن روحاني) مرشد الجمهورية الاسلامية في المجلس الاعلى للأمن القومي الأيراني، فقد دعا روحاني في اقتراح قدمه في اجتماع منتدى الاقتصاد العالمي في الدوحة في نيسان 2006، إلى وضع ترتيبات جديدة في منطقة الخليج العربي من اجل تحقيق التعاون والأمن والتنمية في المنطقة، ونقلت وكالة مهر الإيرانية للأنباء عن روحاني قولة : ((أن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج وعدم وجود الثقة والأمن والاستقرار والتعاون الشامل من جهة، وتوفر امكانيات التعاون والمشتركات الثقافية والدينية والتاريخية العديدة من جهة أخرى تتطلب من دول المنطقة البحث عن صيغة التقاء موحدة)) [6].

وعليه، فأن الرؤية الإيرانية الاولية حول النظام الامني الاقليمي الخليجي تكون على الشكل الاتي:

إنَّ الأمن القومي لكل بلد من البلدان المتشاطئة على هذا الحوض الخليجي لا يمكن أن يتشكل ويتقرر ويستقر منفصلاً عن الأمن القومي للدول الأخرى المتشاطئة معه.

إنَّ الصيغة الاولية للتوفيق بين الرؤى المتباينة للدول المتشاطئة هي عقد اتفاقيات أمنية ثنائية ومتعددة تحفظ للكل حقوقه وخصوصياته والجزء الخاص من امنه.

---

(1) احمد فائق محمد، الدور الامني لفرنسا في منطقة الخليج العربي، مجلة دراسات دولية، العدد 38، مركزالدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008، ص193.

(2) التعاون الخليجي بعد 30 عاماً، معضلة الامن، مصدر سبق ذكرة.

(3) يعقوب مهدي عارف البرزنجي، محددات وامكانيات العلاقة السياسية والاقتصادية...، مصدر سيق نكره، ص102.

(4) باسل محمد، العراق والامن الخليجي، مصدر سبق ذكره.

(5) عبد الأمير محسن جبار، التقانة النووية الايرانية وامن منطقة الخليج , الحدث السياسي، العدد السابع، وحده البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية، الجامعة المستنصرية، 2010، ص2.

(6) عبد العزيز المنصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الامريكي للعراق : دراسة في صراع الرؤى والمشروعات، مصدر سبق ذكره، ص60.

(2)المصدر نفسه،ص60.

إنَّ الصيغة الامثل للدفاع عن الامن القومي لكل دولة على حدة في ظل الفوضى الاجنبية المفروضة على منطقة الخليج العربي تكمن في عقد اتفاقيات عدم اعتداء وثانياً دفاع مشترك أن امكن.

إبقاء الحوار مفتوحاً للتشاور الدائم حول الصيغة المثلى لتحقيق مقولة الامن الاقليمي المشترك.

امتناع الدول المتشاطئة عن عقد اي اتفاقيات مع أي طرف كان من خارج الاقليم تسمح بالتعرض للأمن القومي لأي من البلدان المتشاطئة أو استخدام اراضيها أو مياهها الاقليمية أو سمائها منطلقاً للحرب أو العدوان على الدول الأخرى.

3. الرؤية التركية

من المبكر جداً الحديث عن مشروع تركي متكامل بالنسبة للأمن في منطقة الخليج العربي، فما هو معروض حتى الان ليس أكثر من أفكار عامة اخذت تتحول الى اتفاقيات تم التوقيع عليها بين تركيا ودول منطقة الخليج العربي الست دون مشاركة ايرانية أو عراقية , ودون موقف امريكي محدد.

ويمكن تحديد ثلاثة دوافع رئيسة تشجع تركيا نحو منطقة الخليج العربي والمشاركة في معادلة الأمن الخليجي مستقبلاً، فألى جانب الحوافز الاقتصادية والتجارية والاغراءات لكي لقيام تركيا بدور ((الموازن الإقليمي)) للدور الايراني في الأمن الخليجي, توجد حوافز بعضها يتعلق بالتطورات الحادثة في النخبة الحاكمة في تركيا، ((حزب العدالة والتنمية)) وبعضها يتعلق بتصاعد الميول الاستقلالية للسياسة التركية بعيداً عن الهيمنة الامريكية واطار حلف الناتو، وهناك ايضاً دافع لا يقل أهمية يضغط على تركيا للدخول كطرف مباشر في معادلة الأمن الخليجي وهو الاوضاع العراقي ما يدفعها الى ان تكون موجودة في منطقة الخليج العربي لصياغة منظومة أمنية قادرة على ضبط التطورات غير المتوقعة في العراق [1].

وتأتي مذكرة التفاهم للحوار الاستراتيجي التي وقعتها دول منطقة الخليج الست مع تركيا لتتويج مبادرة اسطنبول الاطلسية لعام 2004، وعلى هذا الاساس فأن لتركيا وظيفة جغرافية ـ سياسية : [2]

أولاً : تعني بنظام الأمن الاقليمي في منطقة الخليج العربية تمهيدا لتشمل المنطقة بكاملها.

ثانياً : تعنى بسياسة الطاقة.

ثالثاً : تعنى بأهمية القيمة الاعتبارية والحضارية والنموذج الاسلامي المعتدل.

4 ـ الرؤية (الاسرائيلية)

بعد الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 ادركت (اسرائيل) انها ستحتل بجدارة الصفوف الامامية، أن لم يكن الصف الأول في سلسلة الترتيبات الأمنية، التي خططت لها الأدارة الأمريكية بعد احداث 11 أيلول 2001 لاعاده هيكلة الأمن في منطقة الخليج العربي، وفقاً لمنظورها الاستراتيجي الجديد، لتأسيس مايسمى بـ (الشرق الاوسط الكبير) كمنظومة اقليمية موسعة هدفها اولاً تنظيم شؤونها في المنطقة وادارتها, وثانياً اكساب اسرائيل شرعية لم تنلها في المنطقة، فالأمر لم يعد مجرد تطبيع فحسب بل عملية اندماج ايضاً، وقد نظرت (اسرائيل) إلى نفسها دوماً على انها قوة اقليمية، قد تعدت هذه النظرة حتى إلى جاراتها إليها وفق هذا المنظار، لذلك تصرفت دوماً كأداة ردع أو ضغط فعالة ضد الخصوم والاعداء، وقد تدخل مستقبلاً في اطار صيغة اطلسية لتمارس دوراً أكثر فاعلية داخل المنطقة[3]، ومما لاشك فيه، إن الرؤية الاسرائيلية لأمن منطقة الخليج العربي مطابقة تماماً للرؤية الأمريكية والتي سنأتي على ذكرها لاحقاً، والتي ترى أن عملية دمج (اسرائيل) في المنطقة ومحاولة رصد دور مهم لها في أية ترتيبات أمنية قادمة في المنطقة هي الحلقة الأهم في مشروعها لتحقيق الأمن في منطقة الشرق الاوسط ومنطقة الخليج العربي بصورة خاصة.

5ـ الرؤية الامريكية

من الطبيعي أن يمثل أمن منطقة الخليج العربي أهمية لدول العالم كله ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية وليس فقط لكونه مصدراً لـ 80% من الاحتياطات العالمية ومصدراً لما يزيد على 40% من الواردات العالمية للنفط، وكذلك لمايتمتع

---

(1) محمد السعيد ادريس، ابعاد الدور التركي الجديد داخل منظومة الأمن الخليجي، واحة العرب 2009، للموقع : www.wahalarab.com

(2) ابا الحكم، تركيا مرة اخرى.. كيف نفهمها؟، شبكة البصرة، 11 / 7 / 2011. للموقع : www.albasrah.net

(3) كارول كونيتا، استراتيجية لخروج امريكا من المأزق العراقي 400 يوم ومن ثم الخروج، مجلة دراسات شرق اوسطية، العددان 32 و 33، السنة العاشرة، عمان، 2005، ص57.

به من موقع استراتيجي في العالم ووجوده في منطقة حساسه تشكل مركزاً للتوتر العالمي[1]، ومن المتوقع أن يؤدي التغير الذي طرأ على معطيات البيئة الأمنية في منطقة الخليج العربي وطبيعة التحديات الأمنية الجديدة التي اصبحت تواجهها المنطقة في مرحلة مابعد احداث 11 / آيلول / 2001 ,وماتبعها من احتلال للعراق عام 2003، والذي أدى الى حدوث تغيير مماثل في طبيعة الأطراف الدولية المشاركة في الحفاظ على استقرار وأمن منطقة الخليج العربي والتطور في حجم وماهية الادوار التي تتضطلع بها، ونوعية المهام والمسؤولية التي تقع على عائق كل منها [2].

لقد صاغت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها الأمنية في منطقة الخليج العربي انطلاقاً من مصالحها الحيوية المتمثلة في ضمان تدفق النفط دون أي معوقات وبأسعار معقولة، ومع احتلال العراق عام 2003 باتت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الوحيدة المهيمنة في منطقة الخليج العربي على الأقل في المستقبل المنظور، وترى الولايات المتحدة الأمريكية ان اعظم التحديات التي تواجهها هو احتمال اخفاقها في منع ايران من الحصول على الاسلحة النووية، وهذا قد يدفع (اسرائيل) الى توجيه ضربة استباقية لإيران، ومن اجل ذلك فأن الولايات المتحدة الامريكية تحتاج الى تطوير بنية أمنية لمنطقة الخليج العربي تأخذ في الحسبان المخاوف الأمنية الشرعية لكافة الدول الواقعة في المنطقة بما فيها إيران، وأن تزيل احتمالية انتشار الاسلحة النووية، كما انها تحتاج الى توطيد دعائم الاستقرار في العراق بالطرق التي تضمن قدرتها على مواصلة وجودها الأمني في المنطقة في المستقبل المنظور [3]، وفيما يأتي ابرز الافكار المطروحة لتطوير بنية أمنية جديدة في منطقة الخليج العربي :

خفض الوجود العسكري الأمريكي :

اطار أمني اقليمي جديد

المنظومات العسكرية الأمنية (الدرع الصاروخي الامريكي)

لذلك فالرؤية الامريكية لأمن منطقة الخليج العربي تقع في محاصرة ايران وعزلها عن منطقة، وزيادة عدد القوات الامريكية وتقديم كل اشكال الدعم اللوجستي، لإدامة الجاهزية العسكرية للقوات الامريكية في المنطقة، ولا تقف الرؤية الامريكية عند هذا الحد، بل ترى ان أمن منطقة الخليج العربي مرتبط بأقامة سلام بين الفلسطينين و(اسرائيل)، واقامة منطقة مستقرة سياسياً واقتصادياً ضمن مشروعها للشرق الاوسط الكبير

المطلب الثاني : العراق ومستقبل العلاقة مع منظومة الامن الخليجي

يهتم اغلب الباحثين في موضوع مستقبل العلاقات بين العراق ودول منطقة الخليج العربي بفرضية مفادها ان ضعف او نمو هذه العلاقات لابد ان يكون له انعكاسات ليس على الطرفين فحسب بل على دول المنطقة جمعاء [4]، وفي هذا الاطار يطرح هذا المطلب ثلاث رؤى مستقبلية مختلفة سيتم تناولها تباعاً :

الاول : استمرار الوضع الراهن

إن تاريخ العلاقات بين العراق ودول منطقة الخليج العربي الست لا يدعو الى التفاؤل، الامر الذي يعكس حالة من الازدواجية والريبة اللتان طالما اتسمت بهما العلاقات بين العراق وجيرانه من دول منطقة الخليج العربي، فتأريخياً كان النظام العراقي السابق يسعى الى بسط هيمنته على المنطقة وكانت دول منطقة الخليج العربي الست تخشى من ان ترزخ تحت نفوذه، وحتى بعد سقوط النظام العراقي السابق عام 2003، وجدت بعض دول منطقة الخليج العربي ان من الضرورة ان تواجه احتمال ان يكون العراق، على سبيل المثال لا يزال يملك القوة الكامنة لفرض هيمنتة على المنطقة، وتحدي مكانة المملكة العربية السعودية داخل بنية مجلس التعاون الخليجي، وفي محاولة دول منطقة الخليج العربي للتخلي عن مواقفه السابقة وبناء اطار اقليمي جديد فهي بحاجة الى دراسة الافتراضات التي كانت حافزاً لتفاعلها مع العراق اثناء عقد الثمانينات

---

(1) ممدوح طه، أمن الخليج رؤية من الزوايا الاربع ,مجله اراء حول الخليج، العدد41، مركز الخليج للأبحاث، دبي، شباط 2008، ص50.

(2) التعاون الخليجي بعد 30 عاماً.. معضلة الامن، 31 تشرين الاول 2011، للموقع :

www.mhamaad.ubla.org

(3) مارتن انديك، اولويات السياسة الأمريكية في الخليج (التحديات والخيارات) : المصالح الدولية في منطقة الخليج، الطبعة الاولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2006، ص115.

(4) جاسم يونس الحريري، العراق ودول الخليج (المتغيرات والمستقبل)، مصدر سبق ذكره، ص102.

من القرن العشرين التي افضت الى القرار الجماعي بالابقاء على العراق في وضع القوة المقابلة لإيران [1]، من جانب اخر، ترى دول منطقة الخليج العربي الست أن القول بأحتمال قيام ترتيب أو انخراط العراق فيه أمر يشوبه وجود مقيدات ينبغي أن تؤخذ بنظر الاعتبار فهي ترى انه مالم يستقر العراق لن يكون هناك دافع نحو القيام بترتيبات اقليمية مع الدول الاخرى، أو أن يتجه الخليجيون الى ضمه اليهم [2]، فدول منطقة الخليج العربي ترى ان تراجع العمليات المسلحة لا يعني توقفها، بل انها تزداد احياناً وتنخفض احياناً آخرى، وبالتالي تكون امكانية فرض السيطرة على التفجيرات والاعمال الارهابية صعبة جداً ولا شك ان دول منطقة الخليج العربي لا تريد ان تكون طرفاً في هذه الحاله الأمنية غير المستقرة [3]، كما ان استقلالية القرار العراقي يعد امراً غير مرغوب فيه من وجهة النظر الخليجية، بمعنى خشية دول منطقة الخليج العربي الست من وضع العراق الجديد بعد التغيير السياسي في عام 2003 [4].

كما إن دول منطقة الخليج العربي تزعم ان العراق بعد عام 2003 انتهى ليكون ورقة مضافة لاجندات ايران، اذ أفرز الواقع بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام2003 خريطة جديدة مفادها عدم امكانية الوثوق بالعراق في الحسابات الخليجية كقوة صديقة او محايدة وهو في افضل الاحوال ورقة بيد ايران والولايات المتحدة الامريكية، وبالتالي يمكن استخدامه ضدها في حال الرغبة بالحصول على التزامات او فرض شرعية محددة عليه من وجهة نظرهم [5].

تشير التوقعات في مختلف الاوساط الى ان عراقاً ديمقراطياً يربيط بعلاقات قوية مع الغرب قد يحل في نهاية الامر محل المملكة العربية السعودية كشريك رئيس للولايات المتحدة الامريكية في الملف الأمني للمنطقة وهو ما يؤثر سلباً بدول منطقة الخليج العربي الست من وجهة نظرها، وبصرف النظر عن الموضوعات التي تحيط بهذه المسألة بالذات، وفأن دول منطقة الخليج العربي الست تحتاج الى التفكير في بنية العلاقات الأمنية فيما بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية، وفي الدور الذي ينبغي على العراق ان يمارسه ضمن اطار استراتيجي جديد، كما يرى البعض ان للولايات المتحدة الامريكية التأثير الكبير في صناعة القرار السياسي الخليجي وان دعوات الولايات المتحدة الامريكية العلنية التي تنصح بها دول منطقة الخليج العربي للتعاطي مع العراق، لإقامة علاقات معه او قبول عضويته في مجلس التعاون الخليجي والتنازل عن الديون هي ليست إلا دعوات اعلامية اكثر مما تكون جدية فليس من مصلحة الولايات المتحدة الامريكية ان تكون علاقات العراق مع دول منطقة الخليج العربي جيدة او ايجابية وان صناع القرار في البيت الابيض يرون ان بقاء الحال على ماهو عليه لمصلحة اجندة امريكية بدأت ملامحها تتشكل حيث بقاء الوجود الامريكي في هذه المنطقة الحيوية من العالم جزء من تلك المصلحة [6].

إضافة الى ما سبق، فأن هناك مجموعة من التحديات التي تؤثر على واقع ومستقبل العلاقة بين العراق ودول منطقة الخليج العربي الست وهي قضية الملفات العالقة بين الكويت والعراق كقضية الديون والتعويضات قضية الاسرى والمفقودين التي لا زالت تعد من القضايا الخلافية بين الجانبين اذ ان هذا الملف يبقى مفتوحاً في ظل وجود بعض الاسرى العراقيين في الكويت وان اطلق سراح بعضهم, هذا ومن الصعوبة ان يصل الطرفين الى حلول حاسمة لهذه المسألة الشائكة [7]. كما انه ماتزال مسألة الديون بين اخذ ورد بين العراق ودول منطقة الخليج العربي الست,والتي هي وكما سبق الحديث عنها في

---

(1)جيمس رسل، تشكيل النظام السياسي العراقي : دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط1، سلسلة محاظرات الامارات (90)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2005، ص18 – 20.

(2)خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي الاقليمي, مجلة دراسات دولية، العدد 33، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، نيسان 2007، ص ص147 . 148.

(3) سعيد حارب، لماذا يرفض مجلس التعاون دخول العراق، صحيفة اوان الكويتية، العدد 393، 18 / 12 / 2008. للموقع: www.awan.com

(4) خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي الاقليمي، مصدر سبق ذكره، ص148.

(5) خضر عباس عطوان، الخليج العربي وصراع القوى الكبرى، نحو ادوار عربية . خليجية فاعلة، مجلة قضايا سياسية، العدد 18، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2009، ص179.

(6)عبد الكريم صالح، مجلس التعاون ومستقبل العلاقات العراقية . الخليجية 14 / 7 /2011 للموقع : www.almohsun.elaphbog.com

(7) الكويت تطالب العراق بالتعاون في ملفي المفقودين واعادة الممتلكات المسروقة، صحيفة الشرق الاوسط، العدد 11095، 14 /2009/4. للموقع : www.awsat.com

دراستنا ليست ديون بل هي عبارة عن منح ومساعدات كانت قد قدمتها هذه الدول للعراق اثناء الحرب العراقية الايرانية عام 1980 - 1988 [1].

المطلب الثاني / احتمالية دخول العراق في المنظومة الامنية الخليجية

لم يكن العراق عضواً من اعضاء مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه عام 1981 والى الآن، رغم ان العراق يشكل مكوناً فعالاً في منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي بشكل خاص، بسبب عدم ثقة دول منطقة الخليج العربي بالسياسات التي كان ينتهجها النظام العراقي السابق، إلا انه بعد عام 2003، ظهرت دعوات جدية لانضمام العراق لمنظومة الأمن الخليجي، انطلاقاً من واقع ان العراق دولة خليجية كذلك لزوال الاسباب التي كانت تمنع دخول العراق للمجلس بعد سقوط النظام العراقي السابق [2]، فالعراق اليوم في ظل نظام ديمقراطي تعددي وتوجهات سياسة خارجية تتسم بالمصداقية واحترام سيادة الاول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، كما ان خطوة كهذه تصب في الاتجاه الواقعي للتقريب بين دول المنطقة وسعيها نحو تحقيق الكثير من المشاريع التي ظلت حبراً على ورق، رغم تبنيها من قبل الجامعة العربية، وفي مقدمتها مشروع التكامل الاقتصادي العربي، وكذلك محاولات العراق الصادقة لمد الجسور بينه وبين كل دول العالم وفق اسس المصلحة المشتركة، كل ذلك دفع بعض دول مجلس التعاون الى ان تبادر إلى إظهار رغبتها في انضمامه للمجلس [3].

كما ان ثمة اسباب قوية وواضحة للعيان تقف وراء رغبة دول منطقة الخليج العربي في ان تربط العراق ضمن اطار اقليمي، إذ أنَّ ذلك من شأنه ان يضيف ثقلاً اقتصادياً وقوة سياسية للمجلس ذاته [4].

وتشكل احتمالات دخول العراق الى مجلس التعاون الخليجي توسعاً مهماً لإمكانات مجلس التعاون الخليجي بوصفه كتله اقتصادية وسياسية، كما سيؤدي اضافة العراق الى مضاعفة عدد سكان الكتلة تقريباً، وبتعبير اقتصادي فأن العراق سيزدهر لا محالة ويمكنه ان يعزز قوة المجلس الاقتصادية بدرجة كبيرة في السنوات القادمة [5]، لذلك فان تعزيز العلاقات الاقتصادية بين العراق ودول منطقة الخليج العربي سيسهم في تعزيز العلاقات السياسة بالشكل الذي يشجع العراق الى الانضمام الى مجلس التعاون الخليجي, خاصة وان العراق له ثقله السياسي والاقتصادي ويمتلك ثروات طبيعية هائلة، فكما هو معروف فأن العراق يحتل المرتبة الثانية في العالم بعد المملكة العربية السعودية من حيث احتياطاته النفطية، فضلاً عن الحقول غير المستثمرة والمكتشفة الى جانب كميات الغاز الطبيعي، ناهيك، عن الاراضي الخصبة والايدي العاملة والخبرات العلمية الاخرى، بما يطمئن الشركات الخليجية على الاستثمار فيه، بعكس ما اذا كان دولة فقيرة[6]، كما ان المسائل الاساسية الواجب الاتفاق عليها بين العراق ودول منطقة الخليج العربي الست قبل الانضمام يمكن ان تنحصر بالاتي : [7]

الحرص على الاستقرار السياسي – الأمني للمنطقة.

تسوية القضايا العالقة.

اعفاء الاقليم من التدخلات الخارجية (التسوية الثنائية للمنازعات الثنائية).

عدم تنفيذ دور الوكيل لاي قوة كبرى، واتخاذ موقف موحد من وجود قوات و قواعد عسكرية اجنبية في أراضي الاقليم.

---

(1)حامد عبيد، المديونية العراقية،مجلة دراسات دولية، العدد 33، مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد، 2007، ص110.

(2) العراق ومجلس التعاون الخليجي، صحيفة الايام، العدد 7919، 14 / 12 / 2012، للموقع :

www.alayam.com

(3) راسم قاسم، حول عودة العراق للانظمام الى مجلس التعاون الخليجي، 18 / 4 / 2011، للموقع :

www.majlis.mc.com

(4)جيمس رسل، تشكيل النظام السياسي العراقي : دور دول مجلس...، مصدر سبق ذكره، ص22.

(5) المصدر السابق، ص 23 . 24.

(6)عبد الرزاق خلف محمد الطائي، العراق وفكرة الانضمام الى مجلس التعاون الخليجي العربية الفرص المتاحة والقيود المفروضة : مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، اعمال المؤتمر العلمي السادس، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2009، ص ص15 . 17.

(7) خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي الاقليمي، مصدر سبق ذكره، ص174.

تبني سياسات متجانسة بشأن التعاون الاقتصادي والسياسات النفطية والنزاعات الاقليمية.

تجنب سباق التسلح الذي يهدف الى فرض سيطرة احد الاطراف على الاطراف الاخرى.

تبني موقف متقارب من سياسات الاصلاح السياسي الداخلي.

اقتناع الخليجيون ان احتواء العراق خليجياً كفيل بموازنة قوة ايران.

وعلى الرغم من تأخر دعوة العراق للمنظومة الخليجية إلا انه كانت هناك دعوات عديدة لانضمام العراق لمجلس التعاون الخليجي منها دعوة وزير التجارة البحريني عام 2003 على هامش ملتقى رجال الاعمال العرب قال ((ان العراق مهيأ لدخول منظومة مجلس التعاون الخليجي ولديه امكانيات كبيرة))، مضيفاً ((ان العراق كان عضواً في عدد من المنظمات الاقليمية الخليجية قبل عام 1990)) [1]، كما اتضح ذلك ايضاً في تصريحات الشيخ عبدالله زايد وزير الاعلام والثقافة بدولة الامارات العربية المتحدة في مؤتمر الخليج الذي نضمه مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في كانون الثاني عام 2004، حيث قال : ((إن مجلس التعاون الخليجي ليس نادياً مغلقاً وان العراق واليمن يمكن ضمها الى المجلس اذا توفرت الشروط المؤاتية لذلك))، هذا بالإضافة إلى دعوة الكويت للعراق للدخول الى مجلس التعاون الخليجي [2].

وفيما يخص وجهة النظر الامريكية في هذا الجانب فقد عبر عنها وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس في 2008 في منتدى حوار المنامة حول أمن الخليج الذي نظمته مملكة البحرين بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية للمدة من 12 - 14 كانون الاول 2008 بمشاركة مسؤولين من 25 دولة من بينهم الولايات المتحدة الامريكية والعراق وايران، إذ دعا في كلمته دول منطقة الخليج العربي الى ضم العراق الى مجلس التعاون الخليجي[3]، وبهذا المعنى فأن العلاقات الامريكية العراقية قدمت فرص اندماج العراق في بيئته الاقليمية الخليجية، وزاد من امكانية قبوله فيها دونما هواجس متضخمة في هذا الاتجاه او ذاك، وهذا احد المتغيرات التابعة للمتغير الامريكي الرئيسي في معادلة أمن منطقة الخليج العربي [4]. كما دفعت خطة الانسحاب الامريكي من العراق الى خلق مناخ اقليمي اكثر تقبلاً لدمج العراق في محيطة، والقبول به كطرف في معادلات الأمن والتعاون في منطقة الخليج العربي، وهذا في الاصل هدف امريكي معلن، اكدت علية مراراً ادارة الرئيس الامريكي الحالي باراك اوباما، ذلك مع ضرورة التأكيد في الوقت ذاته على ان دمج العراق في محيطة الاقليمي يعد حاجة عربية وضرورة ثابتة ومتقدمة من ضرورات أمن منطقة الخليج العربي[5]، وهذا ما اكد عليه رئيس وزراء البحرين الامير خليفة بن سلمان آل خليفة، في اطار التحضيرات لانعقاد المجلس الاعلى لمجلس التعاون الخليجي في العاصمة الاماراتية ابوظبي في السادس والسابع من شهر كانون الاول عام 2010، إذ دعا الى عودة العراق كبلد قوي وفعال في منظومة العمل الخليجي واكد قائلاً : ((إن عودة العراق القوي الى منظومة العمل الخليجي والعربي سيزيدها قوة ومنعة)) [6].

كما دخل العراق والكويت مرحلة جديدة من العلاقات بعد زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري كامل المالكي للكويت وحضور الشيخ صباح الاحمد الصباح قمة بغداد عام 2012، حيث تزايدت الآمال ببروز عهد جديد من العلاقات العراقية ـ الخليجية لما تمثله الكويت من اهمية في هذه المنطقة، مما يترك الخيار لبقية الدول في طي صفحة الماضي، ويرى الخبراء انه يمكن ومع تحسن العلاقات اذا كانت هناك ارادة حقيقية لبقية الدول الخليجية كأراده الكويت، بأن يصبح العراق العضو السابع لمجلس التعاون الخليجي, وهو مكسب لهذه الدول ايضاً وليس للعراق فقط, وكان سفير الكويت لدى العراق علي المؤمن قد قال مؤخراً ((ان الزيارات الاخيرة المتبادلة بين قادة البلدين، ستنعكس ايجاباً على العلاقات الثنائية في المرحلة

---

(1) نقلاً عن : ملتقى رجال اعمال العرب يدشن اعماله في البحرين بمشاركة 13 دولة، صحيفة الشرق الاوسط، العدد9091, 19 / تشرين الاول/ 2003 , للموقع : www.aawsat.com

(2)نقلاً عن : عبدالله بن زايد العراق اقرب الى مجلس التعاون من اليمن، صحيفة الشرق الاوسط، والعدد 9177، 13 / كانون الثاني / 2004. للموقع : www.aawsatcom

(3) نقلاً عن : واثق محمد براك، الدعوة العراقية لانشاء تجمع اقليمي خيار استراتيجي ام مبادرة سياسية، الراصد الاقليمي، العدد 24، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، كانون الثاني 2009، ص3.

(4) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج العراق وايران والمتغيرات الامريكية، ط1، دراسات استراتيجية، العدد (147)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2009، ص14.

(5) المصدر نفسه، ص65.

(6) نقلاً عن : العراق ومجلس التعاون الخليجي، مصدر سبق ذكره.

المقبلة)) [1]، كما دعت الكويت ايضاً العراق للانضمام الى مجلس التعاون الخليجي بعد ثمانية ايام من زيارة نجل امير الكويت ووزير شؤون الديوان الاميري ناصر صباح الاحمد الى العراق عام 2012، وكشف خلالها عن وجود توجه كويتي للشراكة مع العراق ضمن منظومة اقليمية لدول شمال الخليج , كما اوضح ان بلاده تهدف من خلال هذه المنظومة الى تنويع اقتصادها بحيث لا يعتمد على النفط بشكل كامل[2].

لذلك تبقى مسألة انضمام العراق لمجلس التعاون الخليجي بحاجة الى ممهدات تقوم بها دول منطقة الخليج العربي الست لاستيعاب العراق, كما ينبغي على العراق ايضاً اثبات نفسه كعنصر بناء في المنظومة الامنية الخليجية لا كما تظنه دول منطقة الخليج العربي كمهدد لها.

الخاتمة

لقد كان توجه الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003، للانفتاح الاقليمي والدولي خاصة مع دول منطقة الخليج العربي من خلال محاولاتها لإزاحة اية معرقلات لهذه العلاقة واقامة علاقات ودية وعلى جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، إلا ان دول منطقة الخليج العربي وعلى الرغم من ادراكها بأن العراق يمثل ثقلاً سياسياً واقتصادياً كبيراً في منطقة الشرق الاوسط عموماً ومنطقة الخليج العربي خصوصاً، إلا انها لا تزال تأخذ موقفاً متردداً بشأن استئناف العلاقة مع العراق أو إمكانية انضمامه الى مجلس التعاون الخليجي.

ومع التوجه نحو اعادة بناء العلاقات الخليجية العراقية كان لابد من توفر النظرة الواقعية في النظر الى العلاقات الخليجية العراقية باعتبارها مصلحة مشتركة للأمن والاستقرار الاقليمي بقدر كونها استجابة لمعطيات الجغرافيا والتاريخ، كما ان المطلوب هو سلسلة متكاملة في الاجراءات التي تعيد الحياة لهذه العلاقات بعد كل ما اعتراها من مشكلات. وهذه مهمة مشتركة لكن المسؤولية الاكبر تقع على دول منطقة الخليج العربي بسبب الظروف التي يمر بها العراق. إن وجود العراق في مجلس التعاون الخليجي سيساهم في نمو وزن المنطقة وتأثيرها السياسي في المستوى الاقليمي والدولي الى جانب التكامل الاقتصادي والتجاري، كما سيساعد في الحد من التناقضات والتوترات في المنطقة سواء داخل المنطقة ام الاقليم، كما ان العراق يمكن ان يكون ضمانة تحد من التوترات مع ايران وبوابة لعلاقات ايرانية خليجية خاصة في ظل ما يتمتع به من علاقات مع ايران و الولايات المتحدة الامريكية بنفس الوقت.

كما يجب ان تحدد دول منطقة الخليج العربي الدور الذي تود ان يؤديه العراق ضمن الاطار السياسي والاقتصادي في المنطقة كما يجب ان يكون لدول المنطقة تصور ما عن الكيفية التي يمكن للعراق من خلالها أن يتكيف داخل هذا الاطار على نحو تكافلي ومتبادل، كما ينبغي على دول منطقة الخليج العربي تجاوز الخلافات بينها وبين العراق اذا ارادت ان تقيم اطاراً امنياً جديداً للمنطقة

**

(1) نقلاً عن : المالكي يبعث رسالة خطية لنظيره الكويتي، جريدة الصباح 11 / 6 / 2012. للموقع : www.alshuhadaa.com

(2) الخزاعي يصف مايشهده علاقات العراق والكويت من تطور بالخطوة الصحيحة، السومرية نيوز، 29 نيسان 2012، للموقع : www.alsumarianews.com